

الدرر البهية

شرح

الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى

على

متن العشماوية

في العبادات على مذهب السادة المالكية

للشيخ عبد البارى العشماوى الرفاعى

الطبعة الثانية

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م / ١١٤

طبع بمطبعة

مُصْطَفَى الْبَابِى الْحَكْبَانِى وَأَوْلَادُهُ بِمَصْرَ

وحقوق إعادة الطبع محفوظة لهم

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله الذى أبدع نظام الموجودات ونظم عقد المرسلين لتتميم مكارم الأخلاق فقتستعدت النفوس إلى الجلوس فى حضرة القدوس وذلك باتباع سفن المرسلين والترقى الى ذروة الأعمال السامية والجلوس على بساط الاخلاص بالهمة العالية حتى ترجع النفس الى عالمها فتحظى بمشاهدتها . والصلاة والسلام على نقطة دائرة المجد والشرف سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ذوى الفضل والفضائل ﴿ أما بعد ﴾ فلما كانت التصانيف لاتخلو عن اجال فى بيان الأحكام كانت حكمة الشروح (٢) التنصيص على أعيانها وتهديها ببيان مجملها

كى تصدر الأعمال على أحسن تقويم . فهالك شرحا متكفلا بهذا الغرض موشحا بعذوبة الألفاظ منفردا بالسهولة على المبتدئين مختصا بالاناقة عند المخلصين موسوما ﴿ بالدرر البهية على اللؤلؤ المسمى بالمشاوية ﴾ مؤلفها الشيخ « عبد البارى العشاوى الرفاعى » تغمده الله بالرحمة والرضوان وأسكنه فسيح الجنان . قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم) لا يخفى ما فى

وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
[قرآن كريم]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم العلامة عبد البارى العشاوى الرفاعى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

نظم كلامه من تقدير ما جعلت التسمية مبدأ له وهو هنا بمعونة المقام التأليف سألنى فحينئذ ينحل مضمون كلامه الى قوله أولف مستعينا بسم الله ، ولما كانت منزلة الشيخ عند تلامذته رفيعة جداً ساق بعض تلامذة المصنف الأوصاف الآتية لغرض المدح والثناء على شيخه فقال (قال الشيخ الامام) هو كل من يقتدى به فى الأعمال والأقوال (العالم العلامة) المراد كبير العلم والافهذاه وصف من حاز المعقول والمنقول وقليل ما هم (عبد البارى العشاوى الرفاعى) نص على اسم المؤلف بقوله عبد البارى ونص على نسبته لبلده بقوله العشاوى فهو منسوب الى تلك القرية التى هى من أعمال المنوفية ونص على نسبته الى

طريقة سيدى أجدال الرفاعى بقوله الرفاعى وهو الذى انتهت إليه رئاسة القطبانية رضى الله عنه وقوله (سألتى بعض الأصدقاء أن أعمل مقدمة فى الفقه على مذهب الامام مالك بن أنس رضى الله عنه) إشارة الى أن هذا الأمر ماصدر عنه إلا بإشارة بعض الأصدقاء عليه لكونه يرى أنه ليس من رجال تلك المزايا وهذا شأن من لا يرى لنفسه الظهور فى عمل من الأعمال وإلا فهو عمل وجيز يقوم به أصغر العلماء فضلا عن كبارهم . وقوله (فأجبتة الى ذلك راجيا للشواب) إشارة الى أن الخير كله فى الامتثال (باب نواقض الوضوء) أى هذا باب يذكر فيه ما يترتب عليه (٣) انتقاض الطهر الذى هو مفتاح الصلاة

كما فى الحديث (اعلم وفقك الله تعالى أن نواقض الوضوء على قسمين) لاشك أن مدلول قوله اعلم هو طلب العلم وهو يستدعى مطولاً بخصوصاً حاضراً وقت الطلب بقرينة الخطاب الكائن فى قوله وفقك الله تعالى ولا خصوص إذ ذاك فضلاً عن حاضر ولكن الثقة بالمصنف بصونه عن العبث فى الأقوال والأعمال ينزل على أنه استحضر

سَأَلَتْنِي بَعْضُ الْأَصْدِقَاءِ أَنْ أَعْمَلَ مُقَدِّمَةً فِي
الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ فَأَجَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ رَاجِئاً لِلثَّوَابِ .

باب نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

اعْلَمْ وَفَقَكَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ
عَلَى قِسْمَيْنِ : أَحْدَاثٍ ، وَأَسْبَابٍ أَحْدَاثٍ .

فى ذهنه من يجهل أبواب الفقه فطلب منه العلم ودعا له بأن الله يخلق فيه داعية العلم مصوراً له متعلق العلم بقوله أن نواقض الوضوء على قسمين فهو على تقدير بقاء التصوير أى اعلم وفقك الله تعالى بأن نواقض الوضوء على قسمين ثم فصل ما أجله بقوله (أحداث وأسباب أحداث) فالحدث والسبب معتبران فى انتقاض الطهر وإن اختلفا فى الحقيقة إذ الحدث ما يؤدى الى انتقاض الطهر بنفسه والسبب ما يؤدى الى الحدث الذى ينقض الوضوء بنفسه ولكن الشارع اعتبر السبب من نواقض الوضوء وإن لم يؤد الى الحدث بالفعل مثال ذلك القبض على الذكر فانه يؤدى الى خروج المني وهو من الاحداث ولكن الشارع اعتبره ناقضاً وإن لم يخرج عنه المني بالفعل .

(فأما الأحداث الخمسة ثلاثة من القبل) هو من الألفاظ المشتركة فهو اسم لفرج المرأة وذكر الرجل فقول المصنف (وهي المذى والودى والبول) يفيد أنها مشتركة بين الرجل والمرأة (وأتان من الدبر وهما الغائط والريح) فالريح معتبر في النواقض وإن لم يحكم بنجاسته ولذا لا يؤمر المكلف بغسل الثوب منه ولا بالاستنجاء (وأما أسباب الأحداث فـ منها (النوم) فالنوم من حيث هو معتبر من الأسباب وإن كان النقص معتبرا في صورتين كما يعلم ذلك من تفصيل المصنف الواقع في قوله (وهو (ع) على أربعة أقسام) فانه قد اعتبر في الأقسام

ما ينقص وما لا ينقص بيان وصف الناقض من غيره بقوله (طويل ثقيل) وصفان للناقض أفاد ذلك قوله (ينقص الوضوء) وأشار الى أن الثقل معتبر في النقص ولو انفرد عن الطول بقوله (قصير ثقيل ينقص الوضوء أيضا) فالثقل كاف في النقص ولو مع قصر الزمن وأشار الى القسمين اللذين لا ينقص بهما بقوله (قصير خفيف لا ينقص الوضوء) ولا يستحب منه الوضوء أيضا (طويل خفيف) لا ينقص

فَأَمَّا الْأَحْدَاثُ الْخَمْسَةُ : ثَلَاثَةٌ مِنَ الْقَبْلِ وَهِيَ الْمَذْيُ ، وَالْوَدْيُ ، وَالْبَوْلُ ، وَاتْنَانِ مِنَ الدُّبْرِ وَهُمَا الْغَائِطُ وَالرِّيحُ ، وَأَمَّا أَسْبَابُ الْأَحْدَاثِ فَالنُّوْمُ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : طَوِيلٌ ثَقِيلٌ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، قَصِيرٌ ثَقِيلٌ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَيْضًا ، قَصِيرٌ خَفِيفٌ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، طَوِيلٌ خَفِيفٌ يُسْتَحَبُّ مِنْهُ الْوُضُوءُ ، وَمِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَنْقُضُ الْوُضُوءَ : زَوَالُ الْعَقْلِ بِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ وَالسُّكْرِ وَيَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِالرَّدَّةِ

الوضوء وإنما (يستحب منه الوضوء) فقط (و) منها أي (و) من الأسباب التي تنقض الوضوء زوال العقل (ب) سبب (الجنون) الذي طرأ على العقل فأزال عنه الشعور (و) بسبب استناره بـ (الانغماء والسكر) الطارئ على العقل فأزال شعوره أيضا إلا أن طرؤ الجنون ينشأ عنه الزوال وطرؤ الانغماء والسكر ينشأ عنهما الاستنار وأشار إلى أن الردة معتبرة من النواقض وإن لم تكن من الأحداث ولان لأسباب بقوله (وينتقض الوضوء بالردة) وهي والعياذ بالله الخروج عن دين الاسلام

(و) ينتقض الوضوء أيضا (بالشك في الحدث) فالشك في الحدث معتبر من التواقض عندنا معاشر المالكية (و) ينتقض الوضوء أيضا (بمس الذكر بشرط الذكر المتصل) وبشرط أن يكون المس (بباطن الكف أو بباطن الأصابع أو بجنبهما) ولا يشترط في الأصابع أن تكون أصلية بل (ولو) كان المس (بأصبع زائد إن حس) وتصرف كالأصلية وليس هذا الشرط خاصا بالأصبع الزائد بل هو شرط حتى في الأصلية على ما يفيد معتمد الأقوال (و) ينتقض الوضوء أيضا (بالمس) وهو القبض على شيء من الجسم لا اختباره بالبيوسة أو الخشونة والنعومة ولكن يعتبر مع المس (٥) قصد اللذة أو وجدانها للمس للاختبار

مجردا عن القصد أو الوجدان لا نقض به . أفاد هذا تفصيل المصنف الآتي في قوله (وهو على أربعة أقسام) فأفاد أن للمس إنما يكون ناقضا إن صحبه قصد اللذة أو وجدانها فقله (ان قصد اللذة ووجدانها) بيان للمس الناقض فيكون قوله (فعليه الوضوء) نتيجة قوله ان قصد اللذة ووجدانها وأفاد قوله (وان وجدها ولم يقصدها فعليه الوضوء) أن

وَبِالشَّكِّ فِي الْحَدَثِ ، وَبِمَسِّ الذَّكَرِ الْمُتَّصِلِ
بِبَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ بِبَاطِنِ الْأَصَابِعِ أَوْ
بِجَنْبَيْهَا وَلَوْ بِأَصْبُعٍ زَائِدٍ إِنْ حَسَّ وَبِالْمَسِّ
وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ إِنْ قَصَدَ اللَّذَّةَ وَوَجَدَهَا
فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَإِنْ وَجَدَهَا وَلَمْ يَقْصِدْهَا فَعَلَيْهِ
الْوُضُوءُ وَإِنْ قَصَدَهَا وَلَمْ يَجِدْهَا فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ
وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ اللَّذَّةَ وَلَمْ يَجِدْهَا فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ
وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِمَسِّ دُبُرٍ ، وَلَا أَنْثِيَيْنِ

مجرد الوجدان كاف في نقض الوضوء ولولم يصحبه قصد وأفاد قوله (وان قصدها ولم يجدها فعليه الوضوء) أن مجرد القصد كاف في انتقاض الوضوء وان لم يصحبه وجدان وأشار بقوله (وان لم يقصد اللذة ولم يجدها فلا وضوء عليه) الى أن القصد والوجدان معتبران اجتماعا وانفراذا حتى لو خلا للمس عنهما لا يعتبر ناقضا . ثم أشار الى أمور ينتقض بها الوضوء خارج المذهب ولا تعتبر ناقضا عندنا معاشر المالكية فقال (ولا ينتقض الوضوء بمس دبر ولا أنثيين) ولكن هذا حكم من مس دبر نفسه أو أنثيه وأما من مس دبر غيره أو أنثيه فيجوز على حكم المس بالتفصيل الذي سبق آنفا من القصد أو الوجدان إلى آخر التفصيل

(ولا) ينتقض الوضوء أيضا (بمس فرج صغيرة) لا تستهي ولو قصد اللذة أو وجدها (ولا) ينتقض الوضوء أيضا (بقيء) ولو كثر (ولا) ينتقض الوضوء أيضا (بأكل لحم جزور ولا) بـ (حجامة ولا فصد ولا بقهقهة في صلاة) وأولى أن حصلت خارج الصلاة (ولا بمس امرأة فرجها) ألطفت أولا أي أدخلت يدها بين شفرها فقوله (وقيل إن ألطفت فليها الوضوء) خلاف المعتمد . ثم أسند العلم لمن لا تخفى (٦) عليه خافية فقال (والله أعلم) (باب أقسام

المياه التي يحوز منها الوضوء) وكان عليه أن يترجم بقوله باب تقسيم المياه الى ما يحزى في رفع الحدث وحكم الخبث ومالا يحزى حتى تكون الترجمة بخذاء المترجم له ويكون قوله (اعلم وفقك الله تعالى أن الماء على قسمين مخلوط وغير مخلوط) الى آخر ما قال تقسما مشوبا ببيان ما يحزى من المياه في رفع الحدث وحكم الخبث وما لا يحزى ويكون قوله (فأما غير المخلوط فهو طهور) بيان المجزئ في رفع الحدث وحكم الخبث وكما يسمى غير المخلوط طهورا يسمى

وَلَا بِمَسِّ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ ، وَلَا قَيْءٍ ، وَلَا بِأَكْلِ لَحْمٍ جَزُورٍ وَلَا حِجَامَةٍ وَلَا فَصْدٍ وَلَا بِقَهْقَهَةٍ فِي صَلَاةٍ وَلَا بِمَسِّ أَمْرَأَةٍ فَرْجَهَا ، وَقِيلَ : إِنْ أَلْطَفَتْ فَعَلَيْهَا الْوُضُوءُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

بِأَسْبَابِ أَقْسَامِ الْمِيَاهِ الَّتِي يَحُوزُ مِنْهَا الْوُضُوءُ

اعْلَمْ وَفَقَّكَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمَاءَ عَلَى قِسْمَيْنِ مَخْلُوطٍ وَغَيْرِ مَخْلُوطٍ ، فَأَمَّا غَيْرُ الْمَخْلُوطِ فَهُوَ طَهُورٌ ، وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ يَحُوزُ مِنْهُ الْوُضُوءُ سِوَا أَنْزَلِ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ نَبْعٍ مِنَ الْأَرْضِ وَأَمَّا الْمَخْلُوطُ إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ الثَّلَاثَةِ لَوْ نَه

ماء مطلقا عن التقييد بقيد اضافة كما ورد أو ماء مجين أو ماء بطيخ وهو معنى أو قول المصنف (وهو الماء المطلق) فـ (يجوز منه الوضوء) بحالته أي (سواء نزل من السماء أو نبع من الأرض) وإليه يشير قوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء مطهورا وقوله تعالى فسلكه نيايح في الأرض هذا حكم غير المخلوط من كونه مجزئ في رفع الحدث وحكم الخبث ومن كونه يسمى طهورا وماء مطلقا وأشار الى مقابله بقوله (وأما المخلوط) فينظر في أوصافه أولا فـ (إذا) وجد متغير الأوصاف كلها اللون والطعم والريح (إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة لونه

أوطعته أو ربحه بشيء) خالطه (فهو على قسمين) فتارة يختلط بنجس فيتغير به) الماء (فالماء) حينئذ (نجس) لا يستعمل في رفع حدث ولا في حكم خبث وهو معنى قول المصنف (لا يصح منه الوضوء وإن لم يتغير به) ففيه تفصيل المصنف الآتي في قوله (فإن كان الماء قليلاً والنجاسة قليلة كره الوضوء منه على المشهور) (٧) ومقابله لا يصح لنجاسته (وتارة

يختلط بطاهر فيتغير به) فيفصل في الطاهر بين كونه مما يمكن الاحتراز عنه وكونه مما لا يمكن الاحتراز عنه ولكل حكم (فإن كان الطاهر مما يمكن الاحتراز منه كالماء المحلوط بالزعفران والورد والعجين وما أشبه ذلك (فحكم (هذا الماء) أنه (طاهر في نفسه غير مطهر لغيره) (فهو أذن لا يرفع الحدث ولا حكم الخبث وإنما (يستعمل في العادات من طبخ وعجن وشرب ونحو ذلك) مما لا يتوقف على الطهور كغسل الثياب للتنظيف ثم صرح بمفهوم قوله غير مطهر لغيره فقال (ولا يستعمل في العبادات لا في وضوء) ولا في

أَوْ طَعَمِهِ أَوْ رِبْحِهِ بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ تَارَةً يَخْتَلِطُ بِنَجَسٍ فَيَتَغَيَّرُ بِهِ فَلَمَّا نَجَسٌ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْوُضُوءُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا ، وَالنَّجَاسَةُ قَلِيلَةً كَرِهَ الْوُضُوءُ مِنْهُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَتَارَةً يَخْتَلِطُ بِطَاهِرٍ فَيَتَغَيَّرُ بِهِ فَإِنْ كَانَ الطَّاهِرُ مِمَّا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ كَالْمَاءِ الْمَخْلُوطِ بِالزَّعْفَرَانِ وَالرَّوْدِ وَالْعَجِينِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا الْمَاءُ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُطَهِّرٍ لِغَيْرِهِ فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَاتِ مِنْ طَبْخٍ وَعَجْنٍ وَشُرْبٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعِبَادَاتِ لَا فِي وَضُوءٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ كَالْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِالسَّبْخَةِ أَوْ الْحَمَاءَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ

غسل (ولا في غيره) مما من أزاله للنجاسة (وإن كان) الطاهر الخالط للماء الغير لأحد أو صافه (مما لا يمكن الاحتراز منه كالطاهر الخالط للماء المتغير) به الماء مثل ما لتغير الماء (بالسبخة) وهي التراب المسالح بأن كانت السبخة محل جرى الماء (أو الحمأة) وهي الطين الأسود اللين (أو) تغير الماء بـ (نحو ذلك) أي بنحو ما ذكر من السبخة أو الحمأة ونحو ما ذكر هو المغرة

والغافل (أو) تغير الماء (الجارى على معدن زرينخ أو كبريت أو نحو ذلك فهذا) الماء المتغير بشئ مما ذكر (كله طهور) وإذا حكم بطهورية الماء المتغير بشئ مما ذكر (يصح منه الوضوء) لخصوصية للوضوء بل مثله الغسل بل مثله إزالة النجاسة (والله أعلم) .

باب فرائض الوضوء وسننه وفوائده أى هذا باب يشتمل على فرائض الوضوء وسننه وفوائده وقد ذكرها المصنف مرتبة على نحو مراتبها فى الترجمة فبدأ بالفرائض فقال (فأما فرائض الوضوء فهى (سبعة) (٨) أولها (النية) وهى قصد الشئ مقترناً بفعله

فقلوه (عند غسل الوجه) بيان للزمن الذى يحصل فيه قصد الشئ فيتعين أن عند ههنا ظرف للزمن الذى تكون فيه النية فى الوضوء

أَوِ الْجَارِى عَلَى مَعْدِنٍ زَرِينَخٍ أَوْ كِبْرِيتٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَهَذَا كُلُّهُ طَهُورٌ يَصِحُّ مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(و) ثانى الفرائض (غسل الوجه) وحده طويلاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن وعرضا من الوتد إلى الوتد ويجب فى غسل الوجه تتبع الغضون والتكاميش التى تكون به حتى يصدق عليه أنه استوعب جميع الوجه بالغسل

باب فرائض الوضوء وسننه وفوائده
فأما فرائض الوضوء فسبعة : النية عند غسل الوجه ، وغسل الوجه وغسل اليدين إلى المرفقين ومسح جميع الرأس وغسل الرجلين إلى الكعبين والفور والتدليك فهذه سبعة

(و) ثالث الفرائض (غسل اليدين إلى المرفقين) وهل المرفقان داخلان أم لا
فى غسل اليدين فيجب غسلهما أواخر جان فلا يجب خلاف مبنى على دخول الغاية وعدم دخولها
(و) رابع الفرائض (مسح جميع الرأس) فيبدأ بالمقدم حتى ينتهى إلى الجمجمة (و) خامسها (غسل الرجلين إلى الكعبين) وهما العظامان النائتان بمفصلى الساقين (و) السادس والسابع من الفرائض (الفور والتدليك) ثم ذكر فذلك قوله النية وغسل الوجه وغسل اليدين ومسح جميع الرأس إلى آخر الفرائض بقوله (فهذه سبعة) ثم لما ذكر وجوب هذه الأشياء على الأجل عقبها بالاستدراك تنبيهاً على أشياء قد يغفل عنها المتوضىء فلا يتم الواجب

فقال (لكن يجب عليك في غسل وجهك أن تخلل شعرك إن كان شعر اللحية خفيفا) والراد بالخفيف ما (تظهر البشرة تحته و) أما (إن كان) شعر اللحية (كثيفا فلا يجب عليك تخليلها) ولكن هذا التفصيل في غسل الوجه في الوضوء وأما في الغسل فيجب التخليل للشعر مطلقا خفيفا كان أو كثيفا (وكذلك يجب عليك أيها المتوضئ) (في) حال (غسل يديك أن تخلل أصابعك) ولكن هذا الوجوب (٩) جريا (على المشهور) الذي رجع إليه

الامام آخرا (وأما سنن الوضوء ف) هي (ثمانية) أحدها (غسل اليدين أولا إلى الكوعين و) ثانيها (الضمضة) وهي ادخال الماء في الفم وخضضته ومجه بالفس فلا تحصل السنة إلا بهذا العمل (و) ثالثها (الاستنشاق) وهو جذب الماء بالنفس إلى الأنف (و) رابعها (الاستنثار) وهو جذب الماء من الأنف بالنفس حال كونه واضعا السبابة والابهام على طرف الأنف لإخراج ما في الخيشوم من الأوساخ لما ورد أن الشيطان يبيت على الخيشوم (و) خامسها (رد مسح الرأس) ويكون من مؤخر

لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْكَ فِي غَسْلِ وَجْهِكَ أَنْ تُخَلِّلَ شَعْرَ لِحْيَتِكَ إِنْ كَانَ شَعْرُ اللَّحْيَةِ خَفِيفًا تَظْهَرُ الْبَشَرَةُ تَحْتَهُ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيفًا فَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ تَخْلِيلُهَا وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْكَ فِي غَسْلِ يَدَيْكَ أَنْ تُخَلِّلَ أَصَابِعَكَ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَأَمَّا سُنَنُ الْوُضُوءِ فَثَمَانِيَةٌ : غَسْلُ الْيَدَيْنِ أَوَّلًا إِلَى الْكُوعَيْنِ وَالْمَضْمَضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ وَالْإِسْتِنْثَارُ وَهُوَ جَذْبُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ ، وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ وَمَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِيهَا وَبَاطِنِيهَا ، وَتَجْدِيدُ الْمَاءِ لَهَا ، وَتَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ ، وَأَمَّا فَضَائِلُهُ فَسَبْعَةٌ : التَّسْمِيَةُ وَالْمَوْضِعُ الطَّاهِرُ

الدماغ إلى المحل الذي ابتدأ منه المسح الواجب وهو مقدم الدماغ (و) سادسها (مسح الأذنين ظاهريها وباطنيها و) سابعها (تجديد الماء لهما) فلا يكفي في حصول السنة مسحهما بالبلل الباقي في يديه من مسح الرأس (و) ثامنها (ترتيب الفرائض) بأن يغسل اليدين بعد غسل الوجه ويمسح الرأس بعد غسل اليدين وهكذا إلى آخر الفرائض (وأما فضائله ف) هي (سبعة التسمية) عند الشروع (والموضع الطاهر) .

وقلة الماء بلا حدّ ووضع الاناء على اليمين ان كان مفتوحاً (وأما نحو الإبريق فيوضع في الجهة اليسرى لأنه أعون على أخذ الماء) والغسلة الثانية والثالثة إذا أوعب بالأولى (والايتين للفرص ما أوعب أولى أو ثانية أو ثالثة ويتعين للفضيلة غيره) (والبدء بمقدم الرأس) فلا يبدأ بمؤخر الرأس لكان آتياً بالواجب تاركاً للفضيلة (والسواك) أي من الفضائل الاستياك إذ الفضيلة هي الفعل (والله أعلم) أتى بها للتعبد (١٠) والافهذه أحكام مأثورة عن الشارع صلوات

وَقِيلَةُ الْمَاءِ بِلاَ حَدٍّ ، وَوَضْعُ الْإِنَاءِ عَلَى الْيَمِينِ
إِنْ كَانَ مَفْتُوحًا ، وَالْغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ إِذَا
أَوْعِبَ بِالْأُولَى وَالْبَدْءُ بِمَقْدَمِ الرَّأْسِ وَالسَّوَاكِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب فَرَائِضِ الْغُسْلِ وَسُنَنِهِ وَفَضَائِلِهِ
فَأَمَّا فَرَائِضُ خَمْسَةٌ : الذِّمَّةُ وَتَعْمِيمُ الْجَسَدِ
بِالْمَاءِ وَدَلَّكَ جَمِيعُ الْجَسَدِ وَالْفُورُ وَتَحْلِيلُ الشَّعْرِ
وَأَمَّا سُنَنُهُ فَأَرْبَعَةٌ غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا إِلَى كُوعَيْهِ
وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ وَمَسْحُ صِمَاخِ الْأُذُنَيْنِ
وَأَمَّا فَضَائِلُهُ فَسِتَةٌ : الْبَدْءُ بِإِزَالَةِ الْأَذَى عَنْ

الله وسلامه عليه لا يعتد بها الشك
ولا الإنكار الامن جاحد معاند

باب فرائض الغسل

وسننه وفضائله

هذا شروع في واجبات الغسل
وسننه وفضائله وبدأ منها بالواجبات
فقال (فأما فرائضه خمسة)
أولها (الذمة) عند أول الواجبات
(و) ثانيها (تعميم) ظاهر
(الجسد بالماء و) لا يكفي هذا
التعميم بالماء في حصول الغسل
الإامع (الدلك) فهما واجبان
متلازمان فلا تحصل حقيقة
أحدهما المطلوبة في تحقق الواجب
الإامع صاحبه (والفور) وهو
توالى الغسل بدون فاصل طويل

بحيث يعتد العرف طويل (وتحليل الشعر) ولو كشفاً ولا بد في حال الغسل جسده

من تتبع كل ما غار من جسده كطيّات الدبر والابطين والبطن وعمق السرة ومعقله ورفعيه
وأليتيه وأسارير جهته (وأما سننه فأربعة) أحدها (غسل يديه) أولاً إلى كوعيه والمضمضة
والاستنشاق ومسح صمخ الأذنين (وهو ثقبها) . وأما الخارج عنه فيجب غسله بأن يجعل
الماء في كفه ويميل الأذن عليه ثم يدلكها بأصبعه (وأما فضائله فستة) البدء بإزالة الأذى عن

جسده) أى بعد غسل اليدين (ثم اكمال أعضائه وضوئه) وهل يؤخر غسل الرجلين الى آخر
 الغسل أو يقدمهما مع أعضاء الوضوء خلاف (وغسل الأعلى قبل الأسفل) وهو صادق بأعلى
 كل عضو فيبدأ بالشق الأيمن من أعلاه ويتم غسله ثم الأيسر كذلك ثم بغسل الظهر قبل
 البطن وصادق بغسل أعلى كل عضو فيغسل أهل الشق الأيمن الى الركبة ثم يرجع الى غسل أعلى
 الشق الأيسر ثم الظهر ثم البطن ثم يتم غسل الشق الأيمن ثم الأيسر (وتثليث الرأس بالغسل
 والبدن بالميا من قبل المياسر) فيبدأ بالشق (١١) الأيمن قبل الأيسر (وقلة الماء مع
 إحكام الغسل) بحيث يستوعب جميع الجسد (والله أعلم) .

﴿باب التيمم﴾
 وهو لغة القصد وشرعا طهارة
 ترابية تستعمل في الوجه
 واليدين (وللتيمم فرائض
 وسنن وفصائل) وله أيضا وقت
 مخصوص وهو دخول وقت

الصلاة التي يتيمم لأجل استباحتها
 وله أيضا زمن مخصوص وهو
 عند وجود العذر المبيح له وذلك
 كالمرض الذي لا يقدر معه على
 استعمال الماء وفقد الماء الكافي
 (فأما فرائضه) أى الأمور التي

جَسَدِهِ ، ثُمَّ اكْمَالُ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ ، وَغَسْلُ
 الْأَعَالِي قَبْلَ الْأَسْفَلِ وَتَثْلِيثُ الرَّأْسِ بِالْغَسْلِ
 وَالْبَدَنِ بِالْمَيَاكِينِ قَبْلَ الْمَيَاسِرِ ، وَقِلَّةُ الْمَاءِ مَعَ
 إِحْكَامِ الْغَسْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب التيمم

وَلِلتَّيْمُمِ فَرَايِضُ مُسْنَنٌ وَفَصَائِلُ فَأَمَّا فَرَايِضُهُ
 فَأَرْبَعَةُ النِّيَّةِ وَهِيَ أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ
 لِأَنَّ التَّيْمُمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ عَلَى الْمَشْهُورِ ،
 وَتَعْمِيمُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى كَوْعِيهِ وَالضَّرْبَةُ الْأُولَى

يجب أن توجد فيتحقق التيمم (ف) هى (أربعة) أولها (النية) وهى أن ينوى استباحة
 الصلاة بهذا التيمم ولا ينوى رفع الحدث إذ التيمم لا يرفع الحدث ولذا التيمم وكان الحدث الذى
 هو متلبس به أكبر ووجد الماء بعد فغسل ما تيمم له لرجع للغسل بالماء ولو كان التيمم يرفع
 الحدث لما رجع للغسل بالماء (و) النية هى (أن ينوى استباحة الصلاة) ولا ينوى رفع الحدث
 (لأن التيمم لا يرفع الحدث) جريا (على) القول (المشهور) ثانيا الفرائض (تعميم وجهه
 ويديه الى كوعيه) بمعلق بهما من الصعيد (و) ثالث الفرائض (الضربة الأولى) وهى

وضع يديه على الصعيد (والصعيد) المراد في قوله تعالى - فتييموا صعيدا طيبا - هو (الطاهر) كما فسره به الامام رضى الله عنه فانه فسر الطيب الواقع في نظم القرآن بالطاهر وقد بين ماهيته المصنف بقوله (وهو كل ما صعد على وجه الأرض) إلا أن هذه الكلية تخرج منها أشياء لم ترد السنة بجواز التيمم عليها وذلك مثل الجواهر النفيسة وما يقع به التعامل بين الناس كالذهب والفضة وقد بين المصنف ما الكائن (١٢) في قوله كل ما صعد الخ بقوله (من تراب

أو رمل أو حجارة أو سبخة أو نحو ذلك) كالكبريت والزرنخ والشب والملح والحديد والرصاص والنجاس إذا كانت بمعادنها لان نقلت عن معادنها وصارت في أيدي الناس يتعامل بها ويقع عليها البيع والشراء فهي إذن ملحقة بالنقود وهي لا يجوز التيمم عليها (وأما سننه فتلاثة ترتيب المسح) فلو مسح وجهه قبل يديه أعاد استئنا (والمسح من الكوع الى المرفق) فلو اقتصر على المسح الى الكوعين أعاد التيمم والصلاة في الوقت

وَالصَّعِيدُ الطَّاهِرُ ، وَهُوَ كُلُّ مَا صَعَدَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْ تَرَابٍ أَوْ رَمَلٍ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ سَبَخَةٍ أَوْ نُحُوذٍ ذَلِكَ ، وَأَمَّا سُنُّهُ فَثَلَاثَةٌ تَرْتِيبُ الْمَسْحِ وَالْمَسْحُ مِنَ الْكُوعِ إِلَى الْمِرْفَقِ وَتَجْدِيدُ الضَّرْبَةِ لِلْيَدَيْنِ ، وَأَمَّا فَضَائِلُهُ فَثَلَاثَةٌ أَيْضًا : التَّسْمِيَةُ وَالْبَدْءُ بِمَسْحِ ظَاهِرِ الْيُمْنَى بِالْيُسْرَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ بِالْبَاطِنِ إِلَى آخِرِ الْأَصَابِعِ ، وَمَسْحُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب شروط الصلاة

(وتجديد الضربة لليدين) . لا يقال مسح اليدين الى الكوعين واجب وللصلاة فكيف يتأتى بالضربة الثانية التي هي سنة . لأننا نقول الواجب إنما حصل في الحقيقة بالضربة الأولى التي هي واجبة (وأما فضائله فتلاثة أيضا التسمية والبدء بمسح ظاهر اليمنى اليسرى الى المرفق ثم بالباطن الى آخر الأصابع ومسح اليسرى مثل ذلك) هذا هو الأكمل وله حالة أخرى وهي أن يمسح اليمنى الى الكوع ثم اليسرى كذلك ثم يمسح كفيه (والله أعلم) .

(باب شروط الصلاة)

(والصلاة شروط وجوب) فقط فلا تجب إلا إذا وجدت هذه الشروط (وشروط صحة) فقط فلا تقع صحيحة إلا إذا توفرت هذه الشروط ولها أيضا شروط وجوب وصحة أيضا معا (فأما شروط وجوبها الخمسة الاسلام) الأولى عدته من شروط الصحة لأن الكفار مخاطبون بالصلاة وتجب عليهم الصلاة ولا يمكن لا تصح إلا بالاسلام (والبالوغ) فلا تجب على صبي (والعقل) هو من شروط الوجوب والصحة معا لأن المجنون لا تجب عليه ولا تصح منه (ودخول الوقت) لا ريب أن دخول الوقت سبب في الوجوب وشروط (١٣) في الصحة فعده من شروط الوجوب

ليس بصواب (و بالوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم) فلا تجب على من تربى في شافق جبل ولم تبلغه الدعوة ومفاد عدّه بالوغ الدعوة من شروط الوجوب أنه لو وقعت الصلاة ممن لم تبلغه الدعوة لوقعت صحيحة وليس كذلك فالأولى عدّه بالوغ الدعوة من شروط الوجوب والصحة معا (وأما شروط صحتها فسته: طهارة الحدث،

وَالصَّلَاةُ شُرُوطُ وَجُوبٍ، وَشُرُوطُ صِحَّةٍ
فَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهَا خَمْسَةٌ الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ
وَالْعَقْلُ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ، وَبُلُوغُ دَعْوَةِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا شُرُوطُ صِحَّتِهَا فَسِتَّةٌ
طَهَارَةُ الْحَدَثِ وَطَهَارَةُ الْحَبَثِ وَأَسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ
وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ وَتَرْكُ الْكَلَامِ وَتَرْكُ الْأَفْعَالِ
الكَثِيرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب فرائض الصلاة وسننها وقضائها

من صلى وهو متحمل للنجاسة ودخل بها في الصلاة وهو ذا كرقادر على إزالتها (واستقبال القبلة) فلا تصح من صلى وهو مستدبر القبلة إلا في القتال الذي التحم فيه المسلمون مع الكفار وقد حان وقت الصلاة وهم على هذه الحالة (وستر العورة) للقادر عليه (وترك الكلام) فتبطل به الصلاة إلا إذا كان لا صلاحها فلا تبطل به مالم يكثر ومحل بطلان الصلاة بالكلام إذا وقع منه عمدا ولولا نفاذ من يقع في هلكة وأمالو وقع منه الكلام سهوا فلا تبطل بيسيره بل بكثيره ويسجد للسهو في الحالة التي لا تبطل فيها الصلاة (وترك الأفعال الكثيرة) أي بحيث يخيل لمن يراه بهذه الحالة أنه ليس في صلاة والله أعلم (باب فرائض الصلاة وسننها وقضائها)

ومكروهاً لها) وبدأ منها الفرائض فقال (فأما فرائض الصلاة) أى ما يجب أن يفعل لتحقيق الصلاة لأنه من مقوماتها التى لا تنقوم حقيقتها ولا تحصل إلا به (فثلاثة عشر) أحدها (النية) وهى أن ينوى الصلاة للمعينة التى يريد التلبس بها من كونها فرضاً أو نفلاً فلو نوى الصلاة للمعينة ونطق بخلافها فلا يضر وذلك مثل ما لو كانت الصلاة للمعينة التى يريد الدخول فيها الظهور مثلاً وعينها بالنية ونطق بلفظ غيرها كالعصر فلا يضر (وتكسيرة الاحرام) أى وثائق الفرائض تكسيرة الاحرام للقادر على النطق به . وأما العاجز عنه كالأخرس فيسقط عنه فرض التكبير ويكفيه الدخول فى الصلاة بالنية (والقيام لها) أى لتكسيرة الاحرام ولكن فرضية القيام الاحرام خاص بالفرض وبالقادر على القيام فلا يشترط فى النفل ولا للعاجز عنه (و) رابع الفرائض (قراءة الفاتحة) (١٤) فيجب على من لا يحسن قراءتها أن يتعلمها

وَمَكْرُوهَاتُهَا

فَأَمَّا فَرَائِضُ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ النَّيَّةُ وَتَكْسِيرَةُ
الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامُ لَهَا وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالْقِيَامُ لَهَا
وَالرُّكُوعُ وَالرَّفْعُ مِنْهُ ، وَالسُّجُودُ وَالرَّفْعُ مِنْهُ

ولو بأجرة وهذا الوجوب خاص بالامام والفتنة . وأما المأموم فلا تجب عليه قراءة الفاتحة ولا يطالب بها سرية كانت الصلاة أوجهرية (و) حيث وجبت قراءة الفاتحة وجب (القيام لها) فوجوب القيام فرع وجوب

القراءة فحيث سقط وجوب القراءة سقط وجوب القيام وذلك فى حق العاجز والجالوس عن القراءة وفى حق من لا تجب عليه الفاتحة كالمأموم فلو استند المأموم أو العاجز عن القراءة إلى حائط مثلاً حال قراءة الامام لها فلا شيء عليهما (و) سادس فرائض الصلاة (الركوع) وصفته أن يحنى ظهره إلى أن تقرب راحته فيه من ركبيه هذا ما يتأدى به الواجب وله صفة كمال وهى أن يمكن راحته من ركبيه ويسوى ظهره ويحافى عضديه عن جنبه (و) مثل الركوع فى الوجوب (الرفع منه) حتى يعتدل مطمئناً بمقدار استقرار الأعضاء زماناً ما فلا اعتدال والطمأنينة جزءان من حقيقة الرفع فلا تحصل حقيقة إلا بهما فتركهما أو أحدهما مبطل له (و) من فرائض الصلاة (السجود) وحقيقته وضع الجبهة على الأرض أو على ما اتصل بها مما تستقر عليه الجبهة (و) من فرائض الصلاة (الرفع منه) أى من السجود فلا تتحقق

السجدة لإبوضع جبهته على الأرض والرفع منه (و) من الفرائض (الجلوس من الجلسة الأخيرة بقدر السلام) فلو سلم حال الرفع من السجدة الأخيرة قبل أن يجلس مقدار يقع فيه السلام بطلت صلاته فالواجب أن يجلس مقدارا يقع فيه السلام وهذا بيان للواجب والافهوى مطالب في الجلوس الأخير بالتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء (و) من فرائض الصلاة (السلام المعروف بالآلف واللام) فالعرف بغير الألف واللام من إضافة كسلامي عليكم وكذا المنكر كسلام عليكم لا يجزئ كل منهما عن العرف ولا يخرج به عن عهدة الواجب (١٥) فلا بد من الاتيان بالسلام المعروف

بالآلف واللام (و) من فرائض الصلاة (الطمأنينة والاعتدال) الطمأنينة هي استقرار الأعضاء زمانا والاعتدال أن يأخذ العضو راحته بعد الرفع من الركوع أو السجود (وأما سنن الصلاة فاثنا عشر) فمنها (السورة بعد) قراءة (الفاتحة) فلو قرأ السورة قبل قراءة الفاتحة لا يكون آتيا بالنسبة فهو إذن

وَالْجُلُوسُ مِنَ الْجَلْسَةِ الْأَخِيرَةِ بِقَدْرِ السَّلَامِ ،
وَالسَّلَامُ الْمُرْفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالطَّمَأْنِينَةُ
وَالْإِعْتِدَالُ ، وَأَمَّا سُنَنُ الصَّلَاةِ فَأَثْنَا عَشَرَ
الشُّورَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ
وَالْقِيَامُ لَهَا وَالسِّرُّ فِيمَا يُسْرُ فِيهِ وَالْجَهْرُ فِيمَا يُجْهَرُ
فِيهِ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ سُنَّةٌ إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ
فَإِنَّهَا فَرَضٌ كَمَا تَقَدَّمَ وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ

مطالب باعادة السورة بعد قراءة الفاتحة وليس بلام في الاتيان بالنسبة أن يقرأ سورة كاملة بل للمدار على أن يقرأ شيئا من القرآن ولو آية قصيرة ويطلب بقراءة السورة على جهة السفية (في الركعة الأولى والثانية) فهي سنة في كل منهما (و) كذا (القيام لها) أي لقراءة السورة بعد قراءة الفاتحة سنة (و) كذا (السرفيا) أي في الموضع الذي يطلب فيه السرة فيسر فيما (يسر فيه) أي في الموضع الذي يطلب فيه السر (والجهر فيما) أي في الموضع الذي (يجهر فيه) أي يطلب فيه الجهر سنة (وكل تكبيرة سنة) أي حكمها ذلك (إلا تكبيرة الاحرام فانها فرض) أي حكمها ذلك وقوله (كما تقدم) من عددها من الفرائض (و) حكم قول (سمع الله لمن حمده) السفية وذلك الحكم ثابت

(للامام والمنفرد) لالماموم (و) من سنن الصلاة (الجلوس الأول) للشاهد (و) من السنن الجلوس (الزائد على السلام) أى الزائد على المقدار الذى يقع فيه السلام ولكن لا يعطى هذا الحكم بالنية كل ما زاد على المقدار الذى يقع فيه السلام بل الظرف تابع للمظروف فالجلوس الذى تقع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يعطى حكم الصلاة والجلوس الذى يقع فيه الدعاء يعطى حكم الدعاء ولا شك أن الصلاة سنة والدعاء مندوب وقوله (من الجلوس الثانى) بيان لما يقع فيه السلام لأن السلام لا يقع إلا فى الجلوس الثانى إذ لو وقع فى الجلوس الأول على جهة العمد لكان مبطلاً للصلاة قولاً (١٦) واحداً (و) من سنن الصلاة (رد

المقتدى على إمامه السلام) بعد تسليمه التحليل وليس يلزم أن يكون الامام أمامه بل لو كان فى جهة اليسار أو اليمين لكان مطالباً بالرد عليه استئنا بل لو انصرف الامام عن موضعه الذى صلى فيه كان مطالباً بالرد عليه استئنا (وكذلك) أى ومثل طلب الرد على الامام فى الاستئنا (رده) أى المأموم (على من على

لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ، وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الْجُلُوسِ الثَّانِي، وَرَدُّ الْمُقْتَدَى عَلَى إِمَامِهِ السَّلَامَ، وَكَذَلِكَ رَدُّهُ عَلَى مَنْ عَلَى يَسَارِهِ إِنْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَالسُّتْرَةُ لِلْإِمَامِ وَالْفَذَّانِ خَشْيَا أَنْ يَمُرَّ أَحَدُهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِمَا وَأَمَّا فَضَائِلُ الصَّلَاةِ فَعَشْرَةٌ رَفَعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الصُّبْحِ

يساره) فقوله (ان كان على يساره أحد) لا فائدة له بعد قوله والظهر على من على يساره فان من تعين أن على يساره أحد فيطلب بالرد عليه نعم لو كانت عبارته هكذا وكذلك رده جهة يساره ان كان فيها مأموم انسحب عليه حكم المأمومية بأن أدرك ركعة فأكثر مع الامام لاستقامت وكانت فى غاية الوضوح (و) تسنن (السترة للامام والفذن) لكن محل طلب السترة لهما (ان) كان بمحل يخشى منه المرور بين يديهما ف(خشيا أن يمر أحد بين يديهما) حينئذ تسنن لهما السترة ولا تسنن له مأموم لأن الامام سترته (وأما فضائل الصلاة فعشرون رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام) ويستحب إرسالهما بوقار بعد فراغه من تكبيرة الاحرام (و) من المندوب فى الصلاة (تطويل قراءة الصبح) أى القراءة فى صلاة

الصبح بأن تكون السورة من طوال المفصل وأوله ق والقرآن المجيد (والظهر) إلا أن النطويل في الظهر أقل منه في الصبح (و) يطلب ندبا (تقصير قراءة العصر والمغرب) بأن تكون السورة فيهما من قصار المفصل وأوله من والضحي (و) يندب (توسط) القراءة في (العشاء) بأن تكون من وسط المفصل وأوله من عبس وتولى (و) يندب (قول ربنا ولك الحمد) ولكن هذا الندب (للمقتدى والفد) فلا يندب الإمام (و) يندب (التسبيح في الركوع والسجود) ويكون التسبيح في الركوع بلفظ سبحان ربّي العظيم امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم: أما الركوع فعظموا فيه الرب (١٧) وأما التسبيح في السجود فيكون

بسبحان ربّي الأعلى إشارة إلى التواضع بوضع أشراف أعضائه وهو الوجه على الأرض وعلق مقام الألوهية (و) يندب (تأمين الفد) (والمأموم مطلقا) في السرّ والجهر (و) أما (تأمين الإمام) فيكون (في السرّ فقط) فلا يؤتمن في الجهر (و) يندب (القنوت وهو) أى لفظه المختار للإمام رضى الله عنه (اللهم إنا نستعينك) أى نطلب منك

وَالظُّهْرِ وَتَقْصِيرُ قِرَاءَةِ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَتَوْسُطِ الْعِشَاءِ وَقَوْلُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ لِمُقْتَدَى وَالْفَدِّ وَالتَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَتَأْمِينُ الْفَدِّ وَالْمَأْمُومِ مُطْلَقًا وَتَأْمِينُ الْإِمَامِ فِي السَّرِّ فَقَطْ ، وَالْقَنُوتُ وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنُذْنِي عَلَيْكَ أَنْظِرْ كُلَّهُ نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنُحْمِمْ

﴿ ٢ - متن العشاوية ﴾ المعونة على مهمات الأمور (ونستغفرك) أى نطلب مغفرتك (ونؤمن بك) أى نصدق ربوبيتك أى نصدق بأنك أنت الرب البديع الأشياء وصيها على موائد كرمك (وتتوكل عليك) أى تفوض إليك جميع أمورنا وقوله (ونثني عليك الخير كله) هو من لحن العوام (١) إذ لا يتأتى لأحد أن يثني على الله بكل ثناء كيف وأكل الخلق اعترف بأننا لا نحصى ثناء عليه فقال سبحانك لا تحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلا يحصى الثناء على الله إلا الله (نشكرك) على نعمك التي لا نحصىها (ولا نكفرك) أى لا نكفر نعمك بأن نجحد شيئا منها (ونحْمِمْ

لك) أى تخضع ونذل (وتخلم) ونطرح من اعتقادنا الأديان التى تخالف دين الاسلام فلا نعتبر شيئاً منها مصداقاً لقوله تعالى - إن الدين عند الله الاسلام - (وتترك من يكفرك) فلأنواله بالمودة والصداقة (اللهم إياك نعبد) أى نقصر عبادتنا عليك إذا أنت المستحق لها بالذات (ولك نصلى ونسجد) ونسكتة التخصيص شرف الصلاة على غيرها من العبادات كيف لا وهى أعظم أركان الدين بعد الشهادتين (وإليك) لا إلى غيرك (نسى) إلى طاعتك (ونخفد) أى نجتهد ونهتد فيها (نرجو رحمتك) طمعاً فى إحسانك لأنك لا على العمل (ونخاف عذابك الجذ) الثابت إذا لم تصرفه (١٨) عنا كفى التنزيل الحكيم - ربنا اصرف

عنا عذاب جهنم - الآية
(ان عذابك بالكافرين ملحق) أى لاحق بهم لا محالة ولا يحيص عنه (والقنوت لا يكون إلا فى الصبح خاصة) عندنا معاشر المالكية (و) موضعه منها أنه (يكون قبل الركوع) فإن نسيه وركع قنوت بعد الرفع من الركوع ولا يترتب على تركه سجود لا قبل السلام ولا بعده فإن سجد له قبل السلام بطلت

لَكَ وَتَخْلَعُ وَتَتَرَكُ مَنْ يَكْفُرُكَ . اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْجِدُ تَرْجُو رَحْمَتَكَ وَتَخَافُ عَذَابَكَ أَلَمْ يَدْرِ أَنَّ عَذَابَكَ بِالسَّكَافِرِينَ مُلْحِقٌ . وَالْقَنُوتُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الصُّبْحِ خَاصَّةً وَيَكُونُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَهُوَ سِرٌّ وَالتَّسْبِيحُ سُنَّةٌ وَقَلْفُظُهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ . السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

الصلاة (وهو سر) أى يقرأ سرا لاجهراً (والتشهد) أى قراءة السلام (التشهد بأى لفظ كان) سنة ولفظه (المطلوب على جهة الاستحباب) (التحيات لله) أى كل ما دل على التحية والعظمة والكبرياء لا يستحقه إلا الله فلا ينازعه فيه غيره كفى الحديث العظمة ردائى والكبرياء إزارى فمن نازعنى فيها قضمته ولا أبالى (الزكايات لله) أى ما يزكو ثوابه من الأعمال بسبب صدوره عن إخلاص فهو لله ومصداقه من الذكر الحكيم - ألا لله الدين الخالص (الطيبات الصلوات لله) أى كل ما طاب رجل صلاة كان أو غيرها فهو لله (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) قرينة الخطاب تعين أن الخطاب حاضر بين يدي المصلى

ولكن الفقهاء لا يقدم لهم في هذا المقام . وأما أرباب الذوق فيعرفون من المخاطب (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) فيدخل كل عبد صالح في الأرض وفي السماء (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له) أى أقر باللسان وأعترف بالجنان بأن لا منفرد بالالوهية إلا الله (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أى أقر باللسان وأذعن بالجنان بأن سيدنا محمدا عبده ورسوله اصطفاه وأرسله إلى الثقلين (١٩) فرسالته عاتمة (فان) اقتصرت على

هذا المقدار و (سلمت بعد هذا) كفافك و (أجزأك) في الاتيان بالسنة (وان شئت) زيادة الثواب (قلت) معترفا ومدعنا بحقيقة ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم (وأشهد أن الذى جاء به محمد حق) ثابت لا ريب فيه (وأن الجنة حق وأن النار حق) لا يشك في ثبوتها إلا من حقت عليه الكلمة (وأن الصراط حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها) أى لا ريب في ثبوتها وإتيانها . وأما الريب من الملحدين فهو ثابت بل واقع (و) لا ريب أيضا في (أن الله يبعث من في

السَّلَامُ عَلَيْنَا وَ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . فَإِنْ سَلِمْتَ بَعْدَ هَذَا أَجْزَأُكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحَّمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ .

القبور) فيصدرون لفصل القضاء (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد) أى كثيرا الحمد لمن اصطفاهم وذلك مثل قوله تعالى في شأن السيد أيوب صلوات الله عليه - إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب - ومثل قوله تعالى في شأن السيد الكامل سيدنا محمد ﷺ - وإنك لعلى خلق عظيم - (مجيد) أى عظيم الشأن لانهاية لعظمه

(اللهم صل على ملائكتك والمقر بين وعلى أنبيائك والمرسلين وعلى أهل طاعتك أجمعين اللهم اغفر لي) أى امحذوني من صحف الملائكة حتى لا يشهدون على بها (ولو الـدى) وكونه بصيغة الجمع أولى وأقرب للاجابة لما ورد إذا دعوتهم فعمموا الحديث (ولأئمتنا) وهم علماء الشريعة الذين تحمواوها وحفظوها من الضياع وأدوها لمن يحفظها ويعمل بها (ولمن سبقنا بالإيمان) فالدعاء لمن رحل من (٢٠) مؤمنى هذه الأمة المحمدية هو باب العبادة

ولاشك فى نفعه (مغفرة عزيمة) أى ماحية لجميع الذنوب حتى لا يبقى معها ذنب وفضل الله واسع (اللهم) إني أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك صلى الله عليه وسلم (أى أسألك بعض الخيرات التى سألك إياها محمد صلى الله عليه وسلم وأما كان سؤاله متعلقا ببعض الخيرات لا بكلمها لأن منها ما لا يليق به لكونه خاصا به صلى الله عليه وسلم من بين الأنبياء فضلا عن أئمة وذلك كالوسيلة (وأعوذ بك من كل شر) استعاذك منه محمد نبيك صلى الله عليه وسلم (لاشك أن كل

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي ، وَلِأُمَّتِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَزَمًا . اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلْتُكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ أَسْتَعَاذُكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدَّمْنَا ، وَمَا أَخَّرْنَا وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا أَعْلَنَّا وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا

ما استعاذ منه نبينا صلى الله عليه وسلم نستعيذ منه نأسيأ به صلى الله والمات عليه وسلم ومشيا على خطه الاقتداء (اللهم اغفر لنا ما قدّمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا) وهو ما خفي علينا من الذنوب (ربنا آتينا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) بأن تجعل بيننا وبينها وقاية وما نعلم من عذابها وليس هذا إلا سعة رحمتك وفضلك وعفوك (وأعوذ بك من فتنة المحيا) وهى التى تكون فى هذه الدار

(والمات) وهي التي تكون حال الاحتضار وما أعظمها من فتنة بنا الأمان الأمان (ومن فتنة القبر) وهي التي تكون بعد وضع المتوفى في القبر وانصراف الناس عنه (ومن فتنة المسيح الدجال ومن عذاب النار وسوء المصير) المصير المرجع الى الله وفي النظم الكريم وأن مردنا الى الله فمن أحب لقاء الله أحب الله لقاءه فكان مصيره ومردّه الى الله حسنا ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فكان مصيره (٢١) ومردّه الى الله سيئا (وأما مكروهات

الصلاة فمنها (الدعاء بعد الاحرام وقبل القراءة) (ومن مكروهات الصلاة) (الدعاء في أثناء الفاتحة وأثناء السورة) (ومن منها) (الدعاء في الركوع) لأن المطلوب فيه ما يدل على التعظيم من قول سبحان ربّي العظيم (و) منها (الدعاء بعد التشهد الأول والدعاء بعد سلام الإمام) (والامام) (منها) (السجود على الثياب والبسط وشبههما فيه رفاهية) أي ترفه وتنعم للنفس فهي إذن أقرب إلى الاعراض عن الله من الحضور إذ القلب لا يسمع اثنين فاذا

وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَسُوءِ الْمَصِيرِ .
وَأَمَّا مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ فَالدُّعَاءُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَالدُّعَاءُ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ وَأَثْنَاءِ السُّورَةِ وَالدُّعَاءُ فِي الرُّكُوعِ وَالدُّعَاءُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، وَالدُّعَاءُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَالسُّجُودُ عَلَى الثِّيَابِ وَالبُسْطِ وَشِبْهِهِمَا عَمَّا فِيهِ رَفَاهِيَةٌ بِخِلَافِ الْحَصِيرِ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ السُّجُودُ عَلَيْهَا وَلَكِنْ تَرَكُوهَا أَوْ لَى ، وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَرْضِ أَفْضَلُ وَمِنْ الْمَكْرُوهِ السُّجُودُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ

حضر فيه أحدهما طرد الآخر وقوله (بخلاف الحصير فإنه لا يكره السجود عليها ولكن تركها أولى) يستثنى منه الحصير الناعم الذي يقع به الترفه فإنه مثل المذكورات في الكراهة (و) الذي يقع به التواضع ويكون أقرب إلى القبول (السجود على الأرض) وحيث كان أقرب إلى القبول فهو (أفضل) وأولى فلا يعادله السجود على ما بسط وفرش على الأرض (ومن المكروه) في الصلاة (السجود على كور عمامته) وكور العمامة ماشد منها على الجهة ومحل الكراهة على كور العمامة إذا كان خفيفا لا يمنع لصوق الجهة بالأرض والا كان

مبطلا (أو) وقع السجود على (طرف كرهه أوردائه) فيعد إذن من الأفعال المكروهة التي يندب اجتنابها في الصلاة (و) من الأفعال المكروهة في الصلاة (القراءة في) حالة (الركوع والسجود) إذا مشروع فيهما التسبيح (و) مما يحتجب في الصلاة فيكرهه الأئمة (الدعاء باللغة العجمية للقادر على) النطق باللغة (العربية) لمزيد فضل اللغة العربية على غيرها وبها نزل القرآن (و) من الفعل المكروه (الابتفات في) حال التلبس بـ (الصلاة و) مثله في الكراهة (تشبيك أصابعه وفرقتها) إذا وقع في الصلاة (و) كذا يكره (وضع يده على خاصرته واقعاؤه) بأن يضع أليتيه (٢٢) على عقبه حال الجلوس بين السجدين

(و) يكره أيضا حال التلبس بالصلاة (تغميض عينيه) لأنه يخيل لمن رآه وينظره أنه خاشع ولو بما كان في باطن الأمر أنه ليس كذلك (و) يكره أيضا في الصلاة (وضع قدمه على الأخرى) إلا إذا تضرع بطول القيام فتفتني الكراهة إذن (و) يكره أيضا في الصلاة (تفكره) أي المصلى المفهوم من السياق (بأمر دنيوي) لا تعلق له بالصلاة وأما

أَوْ طَرَفٍ كَرِهَ أَوْ رَدَائِهِ وَالْقِرَاءَةُ فِي الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ وَالْدُّعَاءِ بِالْعَجْمِيَّةِ لِلْقَادِرِ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ
وَالِابْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ وَتَشْبِيكِ أَصَابِعِهِ وَفَرَقَتِهَا
وَوَضْعُ يَدَيْهِ عَلَى جَاوِسَرَتِهِ وَإِقْعَاؤُهُ وَتَغْمِيزُ
عَيْنَيْهِ ، وَوَضْعُ قَدَمِهِ عَلَى الْأُخْرَى وَتَفَكُّرُهُ
بِأَمْرٍ دُنْيَوِيٍّ وَحَمْلُ شَيْءٍ بِكُمِّهِ أَوْ فِيهِ وَعَبَثُ
بِلَحِيَّتِهِ وَالْمَشْهُورُ فِي الْبَسْمَلَةِ وَالتَّعَوُّذِ الْكَرَاهَةُ
فِي الْفَرِيضَةِ دُونَ النَّافِلَةِ وَعَنْ مَالِكٍ قَوْلُهُ بِالْإِبَاحَةِ

تفكره بأمر يتعلق بالصلاة فلا (و) يكره أيضا (حمل شيء بكمه أوفه) وعن
لكن محل كراهة حمل شيء بفيه وهو في الصلاة إذا لم يكن مانعا لإخراج الحروف من مخارجها
وإلا كان مبطلا (و) كذا يكره للمصلى (العبث) واللعب (بلحيته) وكذا يكره اللعب
بالخاتم (والمشهور) عند متأخري المالكية من النقل عن متقدميهم (في البسملة والتعوذ)
من حيث قراءتهما في الصلاة (الكراهة) ولكن هذا الحكم (في الفريضة دون النافلة)
فلا تتركه البسملة ولا التعوذ فيها (و) هناك قول (عن) الإمام (مالك) رضى الله
تعالى عنه (بالإباحة) أي جواز قراءة البسملة في الفريضة .

(وعن ابن مسleme) رحمه الله (أنهم مندوبة) أى تطلب قراءة تطالبا غير جازم (وعن ابن نافع وجوب) قراءة (بها) فهى إذن مطلوبة طلبا جازما (فان) ارتكبت المصلى فعل ما نهى عنه نهى كراهية بأن (فعل شيئا من المكروهات فى صلاته) فلا يحكم بطلان صلاته وانما (كره له ذلك) المذكور أى الذى كره الشارع وقوعه فى الصلاة لأنه يخل بالآداب وينفى الكمال (و) لكن (لا تبطل صلاته به) (٢٣) وانما يحبط الثواب والله أعلم

باب : مندوبات الصلاة

أى ما يندب ويطلب وقوعه قبل الصلاة وبعدها من النوافل لأن حكمة ما يقع قبل الصلاة أنه يهيئ النفس للمناجاة . فى الحديث « المصلى يناجى ربه » وهو نظير قوله تعالى - إذا ناجيت الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة - وحكمة ما يقع بعدها من النوافل أنه يكون جبرا لما وقع فيها من الخلل بترك الآداب . وفى الحديث « انظروا هل لعبدى شئ من النوافل » الحديث (و يستحب للمكاف أن ينتقل قبل الظهر

وَعَنِ ابْنِ مَسْلَمَةَ أَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ وَعَنِ ابْنِ نَافِعٍ وَجُوبُهَا فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْمَكْرُوهَاتِ فِي صَلَاتِهِ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب مندوبات الصلاة

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُكَّافِ أَنْ يَتَنَفَّلَ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا ، وَقَبْلَ الْعَصْرِ ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَيُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ فِي النَّفْلِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرِيقِ الْأِسْتِحْبَابِ وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ الضُّحَى .

و بعدها) فصلاة النافلة مطلوبة قبل الظهر و بعدها هذا ما سلف عليه عمل الأمة رضوان الله عليهم أجمعين (و) كانوا لا يقعون صلاة النافلة (إلا قبل العصر و بعد المغرب) ومنهم من يرى صلاة النافلة قبل المغرب أيضا (و يستحب الزيادة فى) صلاة (النفل) الواقع (بعد) صلاة (المغرب) وهذا كله ليس بواجب وانما هو على طريق الاستحباب) والفرز بمحبة الله وفى الحديث لا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها (وكذلك يستحب الضحى) أى

يستحب التنفل في الضحى وهو عندما تكون الشمس في رابعة النهار (و) كذلك يستحب (التراويح) في جميع السنة ولا يخص الاستحباب برمضان وانما يتأكد الاستحباب فيه (و) كذلك يستحب (تحية المسجد) لمن يريد الجلوس به لا العار به غير مرید الجلوس (و) مما يندب من النوافل (الشفع) ووقته بعد العشاء (وأقله ركعتان) تستحب الزيادة (والوتر ركعة بعده) أى بعد الشفع يختم به النفل المندوب بعد صلاة العشاء وقوله (وهو سنة مؤكدة) ببيان لحكمه الذى (٢٤) انفرد به عن النوافل المطلوبة عند الصلوات

والتَّراوِیحُ ، وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَالشَّفْعُ ، وَأَقْلَهُ
رَكَعَتَانِ ، وَالْوُتْرُ رَكْعَةٌ بَعْدَهُ ، وَهُوَ سُنَّةٌ
مُؤَكَّدَةٌ ، وَالْقِرَاءَةُ فِي الشَّفْعِ وَالْوُتْرِ جَهْرًا ،
وَيَقْرَأُ فِي الشَّفْعِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ
وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِأَمِّ
الْقُرْآنِ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الْوُتْرِ
بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ
وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرِّغَائِبِ وَقِيلَ مِنَ السَّنَنِ
وَيَقْرَأُ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الخمس (والقراءة في الشفع والوتر) من حيث الصفة أنها تكون (جهرا) ككل صلاة ليلية فانه يقرأ فيها جهرا (ويقراء في الشفع في الركعة الأولى بأَمِّ القرآن ، وسبح اسم ربك الأعلى) على سبيل الندب (و) يقرأ (في) الركعة (الثانية) من الشفع (بأَمِّ القرآن وقل يا أيها الكافرون) على سبيل الندب أيضا (و) يقرأ (في) الوتر بأَمِّ القرآن ، وقل هو الله أحد والمعوذتين) أى قل أعوذ برب

الفلق وقل أعوذ برب الناس وذلك على سبيل الندب أيضا (باب) (وركعتا الفجر) أى الركعتان اللتان يقعان بعد تحقق الفجر (من الرغائب) أى مما رغب الشارع فيه إذ في إخباره صلى الله عليه وسلم بأن ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها بيان لمزيد فضلها وحث على إدراك هذا الفضل العظيم الذى لا يقدر قدره (وقيل) انهما (من السنن) وهو أعلى من الرغائب (و) صفة القراءة أنه (يقرأ فيهما سرا بأَمِّ القرآن فقط) فلا يزيد عليها شيئا من القرآن (والله أعلم)

(باب : مفسدات الصلاة) أى هذا باب بيان ما يقع في الصلاة فيقع الفساد والى بيانه أشار المصنف بقوله (وتفسد الصلاة) أى تكون باطلة ويجب الخروج منها لأنه لو تمادى فيها واستمر على فعلها لكان مقبها على عمل فاسد وهو حرام باتفاق ويحصل الفساد (بالضحك) مطلقا (عمدا أو سهوا) فلا فرق بين العمد منه والسهو (و) تفسد أيضا (بسجود السهو ل) ترك (الفضيلة) فإذا ترك فضيلة من فضائل الصلاة وظن أنها تحجب بالسجود فسجد لها فسدت الصلاة إذ يصدق عليه إذن أنه زاد ركنا فعليا ولا شك في بطلان الصلاة به ومن زيادة الركن الفعلى قول المصنف (و) بتعمد زيادة ركعة وسجدة أو نحو ذلك) من كل ركن فعلى لا قولى فلو تعمد قراءة الفاتحة مرة (٢٥) ثانية في ركعة واحدة فالعتمد عدم

البطلان . وقوله (في الصلاة) لاحاجة إليه لأن الباب معقود لبيان مفسدات الصلاة : أى لبيان ما يترتب على وقوعه الفساد ولا معنى لوقوع أشياء خارج الصلاة يترتب على وقوعها خارج الصلاة فساد الصلاة مثلا لو ركع ركعة أو سجد سجدة مستقلة عن صلاة ثم قام فصلى الظهر مثلا

باب مفسدات الصلاة

وَتَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِالضَّحِكِ عَمْدًا ، أَوْ سَهْوًا ،
وَبِسُجُودِ السَّهْوِ لِلْفَضِيلَةِ وَبِتَعَمُّدِ زِيَادَةِ رَكْعَةٍ
أَوْ سَجْدَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَبِالْأَكْلِ
وَالشَّرْبِ وَبِالْكَلَامِ عَمْدًا إِلَّا لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ
فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ دُونَ نَيْسِرِهِ وَبِالنَّفْعِ عَمْدًا وَبِالْحَدَثِ

أما بجميع ما يطلب فيها فهل يقال إن الصلاة التى استوفيت جميع ما يطلب فيها تفسد بزيادة الركعة أو السجدة التى وقعت خارجها لا يقال ذلك (و) تبطل الصلاة أيضا (بالأكل والشرب والكلام) إذا حصل شيء منها (عمدا إلا) عمدا الكلام (إذا كان لإصلاح الصلاة) لا تبطل بيسيره بل (تبطل بكثيره) ولو كان لإصلاح الصلاة (دون يسيره) بشرط أن يكون للإصلاح (و) تبطل الصلاة (بالنفع عمدا) إذا كان من الفهم ووقع عمدا أو جهلا لاسهوا ما لم يكن وأما من الآنف فلا تبطل إلا بكثيره (و) تبطل الصلاة (بالحدث) إذا سبقه وهو في الصلاة أو تذكره وهو فيها إلا أن صلاة المؤمنين لا تبطل إذا لم يعمل بهم عملا بعد سبق الحدث أو تذكره ولهم أن لم يستخلف الإمام غيره أن يستخلفوا من يتم بهم

الصلاة ولهم أن يقيموا فرائد (و) تبطل الصلاة الحاضرة التي هو متلبس بها (بذكر الفائتة) وهي مافات وقتها وترتبت في ذمته وقد نظر المصنف في هذه المسئلة إلى رأى من يقول ان الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوائت واجب شرط وهو خلاف المعتقد والمعتقد أنه واجب غير شرط فلا بطلان بل لإثباتهم حيث دخل الصلاة الحاضرة غير ذا كر ليسير الفوائت كما هو موضوعنا أنه ذكر الفائتة وهو في الصلاة الحاضرة وإنما يؤم لدخول في الحاضرة وهو ذا كر أن عليه يسير الفوائت (و) تبطل الصلاة (بالتق) ان تعمدته أى تعمد اخراجه لأن خرج غلبة فلا بطلان (و) تبطل الصلاة (بزيادة أربع ركعات سهوا) لا عمدا فتبطل بزيادة ركن فعلي ولو سجدة واحدة وتخصيص (٣٦) الزيادة بأربع ركعات إنما يعتبر (في

الرباعية والثلاثية) لافي الثانية (وبزيادة ركعتين في الثانية) اذا كانت حضرية وأما الثانية السفوية فلا تبطل إلا بزيادة أربع ركعات اعتبارا بأصلها (و) تبطل الصلاة (بسجود المأموم مع الامام للسهو) إذا كان السجود (قبليا) والحال أن المأموم لم يدرك ركعة كاملة مع الامام

وَذِكْرُ الْفَائِتَةِ ، وَبِالتَّقِيءِ إِنْ تَعَمَّدَهُ ، وَبِزِيَادَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ سَهْوًا فِي الرَّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ وَبِزِيَادَةِ كَعْتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ لِمَسْمُوقٍ قَبْلِيًّا أَوْ بَعْدِيًّا إِنْ لَمْ يُدْرِكْ مَعَهُ رَكْعَةً ، وَبِتَرْكِ السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ إِنْ كَانَ عَنْ نَقْصِ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ويسجد عمدا أو جهلا لاسهوا ففهوم هذه القيود أن المأموم (باب) لو أدرك ركعة مع الامام فلا بطلان إذا سجد معه القبلي ومفهوم عمدا أو جهلا أنه لو سجد القبلي معه سهوا فلا بطلان هذا حكم السجود القبلي . وأما السجود البعدي فانه يبطل مطلقا أدرك ركعة مع الامام أم لا والى حكمه أشار المصنف فقال (أو) كان السجود (بعديا) فانه يبطل مطلقا أدرك ركعة مع الامام أم لا سجد عمدا أو جهلا لاسهوا فقول المصنف (ان لم يدرك) أى المأموم (معه) أى مع الامام (ركعة) راجع إلى السجود القبلي فان البطلان به مقيد بعدم ادراك ركعة مع الامام (و) تبطل الصلاة (بترك السجود القبلي ان كان) مرتبا (عن نقص ثلاث سنن وطال) زمن الترك ان كان الطول

معتبراً بالعرف أو بالخروج من المسجد وان لم يطل الزمن ان كان معتبراً بالخروج من المسجد ومفهوم وطال أنه ان لم يطل وتداركه وسجد لا بطلان والله أعلم .

(باب : سجود السهو) أى السجود الذى سببه السهو غالباً (وسجود السهو) مقداره المقدّر من السنة (سجدتان) وزمنه بحسب استحسان العلماء فعندنا معاشر المالكية يسوّى أن يكون (قبل سلامه) أى المصلى المفهوم من السياق (ان) كان المصلى (نقص) من صلاته (سنة مؤكدة) ليست الواحدة للاحتراز عن سفتين أو ثلاث مثلاً وانما هي لبيان أقل ما يترتب عليه السجود . وأما وصف السنة بكونها مؤكدة فهذا أمر لا بد منه لأن السنة الواحدة (٢٧) الغير المؤكدة لا سجود لها

بل لو سجد لها قبل الصلاة بطلت صلاته فلا سجود إلا للسنة المؤكدة وبعد أن يسجد السجدتين (يتشهد لهما) أى يعيد التشهد (ويسلم منهما) فيكون سلامه عقب تشهد جرياً على سنة السلام من كونه عقب تشهد إذ لو سلم عقب السجدتين لم يكن جارياً على سنة السلام من كونه عقب

باب سُجُودِ السَّهْوِ

وَسُجُودِ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ إِنْ
نَقَصَ سُنَّةً مَوْكَّدَةً يَتَشَهَّدُ لَهَا وَيُسَلِّمُ مِنْهَا
وَإِنْ زَادَ سَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ ، وَإِنْ نَقَصَ وَزَادَ
سَجَدَ قَبْلَ سَلَامِهِ لِأَنَّهُ يُغْلِبُ جَانِبَ النِّقْصِ

تشهد وان لم يورث خلافاً في سجود السهو ورأينا أيضاً معاشر المالكية أنه (ان زاد) المصلى في صلاته شيئاً لا يؤثر في بطلان الصلاة (سجد) (سجدتين) (بعد سلامه) ثم يسلم منهما هذا حكم ما إذا ترتب السجود عن زيادة من كونه بعد السلام وتقدم أنه ان ترتب عن نقص يكون قبل السلام . بقى ما إذا ترتب عن نقص وزيادة فاحكمه عند علمائنا المالكية . وإليه أشار المصنف فقال (وان نقص وزاد سجد قبل سلامه) وانما كان السجود المترتب عن نقص وزيادة قبل السلام رعيّاً للتغليب (لأنه) أى التغليب يراعى فيه الأشرف على غيره فان النقص وان كان في ذاته خفيساً إلا أن السجود لأجله جبراً لما فات من الكمال فالنظر له من هذه الجهة صيره شريفاً فيثبت (يغلب جانب النقص

على جانب الزيادة) ويسجد قبل السلام (والسأى في صلاته) تجرى أحكامه على حسب ما تعلق به سهوه فهو واحد بالذات و (على ثلاثة أقسام) بالعرض فـ (تارة) يسهو عما هو من مقومات الصلاة فـ (يسهو عن تقص (٢٨) فرض من فرائض صلاته) فـ يحكمه اذن

عَلَى جَانِبِ الزِّيَادَةِ وَالسَّأَى فِي صَلَاتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ تَارَةً يَسْهُو عَنْ تَقْصِ فَرَضٍ مِنْ فَرَائِضِ صَلَاتِهِ فَلَا يُجْزِئُ يَسْجُودُ السَّهْوِ ، وَلَا بَدْ مِنْ الْإِثْنَانِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ حَتَّى سَلَّمَ وَطَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَيَبْتَدِئُهَا وَتَارَةً يَسْهُو عَنْ فَضِيلَةٍ مِنْ فَضَائِلِ صَلَاتِهِ كَالْقَنُوتِ وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ أَوْ تَكْبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ وَشِبْهِ ذَلِكَ فَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَمَتَى سَجَدَ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ سَلَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَيَبْتَدِئُهَا ، وَتَارَةً يَسْهُو عَنْ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِ صَلَاتِهِ كَالسُّورَةِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ التَّشَهُّدَيْنِ أَوْ الْجُلُوسِ لَهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَيَسْجُدُ لِدَلَالِكَ وَلَا يَتَوُتُ السُّجُودُ الْبَعْدِي بِالنِّسْبَانِ وَيَسْجُدُهُ وَلَوْ ذَكَرَهُ

أنه (لا يجزئ) ما نقصه (يسجد السهو) اذا كان الأمر كذلك فـ (لا بد من الاثنيان به) إن أمكنه أن يتداركه (وإن سلم وطال) فات التدارك و (بطلت صلاته) ويستأنفها وهو معنى قول المصنف (ويبتدئها) بنية وتكبيرة إحرام ولا يبنى على شيء من الصلاة التي بطلت (وتارة) يسهو عن فضيلة من فضائل صلاته كالقنوت وربنا ولك الحمد أو تكبيرة واحدة وشبه ذلك فـ (يحكمه إذن أنه) (لا يسجد) عليه في شيء من ذلك و (لا بطلان) لصلاته بترك السجود لشيء مما ذكر بل (متى سجد لشيء من ذلك قبل سلامه بطلت صلاته) ويبتدئها وتارة يسهو عن سنة

من سنن صلاته كالسورة مع أم القرآن أو تكبيرتين أو التشهدين بعد

أو الجلوس لهما وما أشبه ذلك فـ (يحكمه حينئذ أنه) (يسجد لذلك) السهو عن شيء مما ذكر هذا حكم السجود القبلي (و) أما السجود البعدي فانه (لا يفوت) أي (السجود البعدي بالنسبان ويسجده) متى ذكره (ولو ذكره

بعد شهر من صلاته ولو قدم) ما سنته التأخير أعني (السجود البعدي أو آخر) ما سنته التقديم أعني (السجود القبلي أجزأه ذلك) العمل وإن أساء أساءة شديدة في تقديم البعدي وخفيفة في تأخير القبلي (و) لكن (لا تبطل صلاته) جريا على القول (المشهور و) حكم (من لم يدبر ماصلي أثلاثا أو اثنتين أنه يبني على الأقل) لأنه المحقق ويلغى غيره لأنه غير محقق فلا تبرأ به الذمة (و) يأتي بما شك فيه) فيتحقق الكمال فتبرأ الذمة إذن (و) إذا أتى بما شك فيه فقد وجدت الزيادة احتمالا (فيسجد) (٢٩) لها (بعد سلامه والله أعلم)

﴿باب : في الامامة﴾

أى هذا باب في بيان شروط الامامة وفي بيان من تكره إمامته ومن لانكره وفي بيان من يقدم اذا اجتمع جماعة كل منهم صالح لها وغير ذلك وبدأ بالشروط فقال (ومن شروط الامام) أى الشروط

التي تصحح إمامته ويلزم ذلك صحة صلاة من اقتدى به بحيث لو فقدت أو فقد بعضها لزم ذلك عدم صحة صلاة من اقتدى به وقوله (أن يكون

بَعْدَ شَهْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَلَوْ قَدَّمَ السُّجُودَ الْبَعْدِيَّ
أَوْ آخَرَ السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ أَجْزَأُهُ ذَلِكَ وَلَا تَبْطُلُ
صَلَاتُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَمَنْ لَمْ يَدْرِ مَاصِلَ أَثْلَاثًا
أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَقْلَ ، وَيَأْتِي بِمَا
شَكَّ فِيهِ وَيَسْجُدُ بَعْدَ سَلَامِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب في الإمامة

وَمِنْ شُرُوطِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا مُسْلِمًا
عَاقِلًا بَالِغًا عَالِمًا بِمَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ

ذكر) أى محقق الذكورة لخراج الخنثى المشكل الذى لم تحقق ذكوره فلا تصح إمامته وبالأولى عدم صحة امامة متحقق الأنوثة ويشترط مع الذكورة كونه (مسلمًا) فلا يكفي في صحة الامامة مجردا لذكورة بل لابد أن ينضم لها وصف الاسلام ووصف كونه (عاقلا) فلا تصح إمامة المجنون ولو كان متحقق الذكورة وسبق أن له قدما في الاسلام (بالغا) فلا تصح امامة الصبي إلا بمثله ويشترط مع هذه الشروط المتقدمة كونه (عالما بما لا تصح الصلاة إلا به) أى يشترط في الامام كونه عالما بجميع ما توقف عليه صحة الصلاة ثم من البيان الكائن في قوله

(من قراءة وفقه) تأخذ أن المراد بالعلم بالنسبة للقراءة هو حفظ الفاتحة واتقانها وخلقها من المحسن الذي يعبر المعنى والنسبة للفقه هو العلم بالأحكام الشرعية المتعلقة بالصلاة لا العلم بجميع أبواب الفقه ثم أخذ في بيان محترزات الشروط المعتبرة في صحة الإمامة فقال (فإن اقتديت بإمام) ظانا وقت القدوة وجود الشروط المعتبرة في صحة إمامته (ثم تبين لك) ما خالف ظنك وتحققت (أنه كافر أو) تبين لك أنه (امرأة أو) تبين لك أنه (خنثى مشكل أو) تبين لك أنه (مجنون أو) تبين لك (٣٠) أنه (فاسق بجارحة أو) تبين لك أنه

مِنْ قِرَاءَةٍ وَفَقْهٍ فَإِنْ اقْتَدَيْتَ بِإِمَامٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّهُ كَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ خُنْثَى مُشْكِلٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ فَاسِقٌ بِجَارِحَةٍ أَوْ صَبِيٌّ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ أَوْ مُخْدِثٌ تَعَمَّدَ الْحَدِيثَ بَطَلَتْ صِلَاتُكَ وَوَجِبَتْ عَلَيْكَ الْإِعَادَةُ ، وَيُسْتَحَبُّ سَلَامَةُ الْأَعْضَاءِ لِلْإِمَامِ وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْأَقْطَعِ وَالْأَشْلِ وَصَاحِبِ السَّلَاسِ وَمَنْ بِهِ قُرُوحٌ لِلصَّحِيحِ ، وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ ، وَيُكْرَهُ لِلْخَصِيِّ وَالْأَقْلَفِ وَالْمَأْبُونِ وَجَاهِلِ الْحَالِ وَوَلَدِ الزَّانَا ، وَالْعَبْدِ فِي الْفَرِيضَةِ

(صبي لم يبلغ الحلم أو) تبين لك أنه (محدث تعمّد الحديث) الجواب قوله (بطلت صلاتك) فهو جواب قوله فإن اقتديت بإمام الخ ونتيجة للمذكورات في حيزه التي هي قوله ثم تبين لك الخ وقوله (ووجب عليك الإعادة) لازم لقوله بطلت صلاتك فإن من بطلت صلاته لزمه إعادتها شرعا . ثم أراد أن يبين ما تنكّل به الإمامة وبه يكون كاملا حسا ومعنى فقال (ويستحب سلامة الأعضاء للإمام و) لا (تكراهه)

إمامة الأقطع والأشل) على العتمد (و) أما كراهة إمامة (صاحب السلس ومن به قروح) فهي بالنسبة (لصحيح) منها (و) تكراهه (إمامة من يكره) أى تكراهه النفوس لأمر يتعلق بالدين وإن لم يتعلق بخصوص الصلاة وكان مصدر الكراهة له بعض المأمومين غير ذوى الفضل وأما إن كان مصدرها كل المأمومين أو أكثرهم أو كان بعضهم ولكن كان من ذوى الفضل منهم فتحرم إمامته إذن (ويكره للخصي والأقلف والمأبون وجاهل الحال وولد الزنا والعبد في الفريضة) فيكره لمن ذكر أن يصلّى إماما في فرض من

الصلوات الخمس وأما كونه إماماً في النفل فلا على أن كراهة إمامته في الفرض خاصة (بأن يكون إماماً راتباً) فتخصيص كراهة إمامته في الفرض بكونه إماماً راتباً متلبس (بخلاف) إمامة من ذكر في (النافلة فانها لا تكره بواحد منهم) ولو كان إماماً راتباً (وتجوز إمامة الأعمى والمخالف في الفروع والعين والمجذم) غير أن الأولى أن يكون الإمام خالياً بريئاً من هذه الأوصاف وتجوز إمامة المجذم في جميع الأحوال (إلا أن يشتد جذامه) بحيث تنشا عنه رائحة كريهة (ويضر) ريحه (٣١) (بمن خلفه ف) لا تجوز إمامته إذن بل

(ينحى عنهم) وجوباً ويلزم بذلك أن لم يمثل من نفسه (ويجوز علو المؤمن على إمامه ولو بسطح) إذ من البعيد أن يقصد بذلك الكبر والرياء (ولا يجوز للإمام العلو على مؤمومه إلا بالشيء اليسير) وذلك (كالشبر ونحوه) إذ لا يبعد أن يقصد بذلك الكبر فقصدته على الاحتمال هو منشا الكراهة حتى لو تحققنا منه ذلك لحكمنا بطلان صلاته لا بكراهتها . ولذلك أشار

أَنْ يَكُونَ إِمَامًا رَاتِبًا بِخِلَافِ النَّافِلَةِ فَإِنَّهَا لَا تُكْرَهُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ ، وَتَجُوزُ إِمَامَةُ الْأَعْمَى وَالْمُخَالَفِ فِي الْفُرُوعِ وَالْعَيْنِ وَالْمَجْذَمِ إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ جَذَامُهُ ، وَيَضُرَّ بِمَنْ خَلْفَهُ فَيَنْحَى عَنْهُمْ ، وَيَجُوزُ عَلُوُّ الْمُؤْمِمِ عَلَى إِمَامِهِ وَلَوْ بِسَطْحٍ وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْعُلُوُّ عَلَى مُؤْمِمِهِ إِلَّا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ كَالشَّبْرِ وَنَحْوِهِ وَإِنْ قَصَدَ الْإِمَامُ أَوْ الْمُؤْمِمُ بَعْلُوهُ الْكِبَرِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمِنْ شُرُوطِ الْمُؤْمِمِ

المصنف بقوله (وان قصد الإمام أو المؤمن بعلاؤه الكبر بطلت صلاته) أي صلاة من قصده بعلاؤه الكبر الدائر بين الإمام والمؤمن غير أن في حال ما إذا قصد الإمام بعلاؤه الكبر ولم يقصد المؤمن كان بطلان صلاة المؤمن تبعاً لبطلان صلاة الإمام وأما في حال ما إذا قصد المؤمن بعلاؤه الكبر ولم يقصد الإمام كان الحكم بالبطلان قاصراً عليه ولم يسر للإمام (ومن شروط المؤمن) أي الشروط التي تترتب عليها أحكام القدوة والافتداء بالإمام بحيث ترتبط صلاته بصلاة الإمام ويتحمل عنه ما يجوز أن يتحمله عنه ولو كان ركناً من الصلاة كالفتاحة ويسرى عليه ما يسرى على الإمام من صحة صلاته و بطلانها فهذه الشروط لا تحصل ولا توجد إلا

(أن ينوى الاقتداء بامامه) وإلا أن يتابعه في الاحرام فان سبقة في تكبيرة الاحرام ولو بحرف منها بطلت صلاته وإلا أن يتابعه أيضا في بالسلام فان سبقة السلام بطلت صلاته وإلا أن يساويه في عين الصلاة بأن تكون ظهرا مثلا خلف ظهره وإلا أن يساويه في وصفها بأن تكون أداء خلف أداء وإلا أن لا يقتدى بمن انسحب عليه حكم المأمومية بأن أدرك ركعة مع الامام هذا ما يشترط في حق المأموم (ولا يشترط في حق الامام أن ينوى الامامة إلا في أربع) مواضع وهي ما عون عنها المصنف بـ (مسائل) فاذن تلزمه نية الامامة (في صلاة الجمعة و) في صلاة (الجمع) ومنه الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المأجور جمع تقديم (٣٢) لأن حكمة مشروعيته التخفيف

ودفع المشقة ولا تخفيف في جمعهما جمع تأخير (و) تشترط أيضا نية الامامة في (صلاة الخوف) التي تكون عند استعداد المسلمين لقتال العدو ويخافون لو اجتمع كل القوم في الصلاة لدمهم العدو ومال عليهم ميلة واحدة فرخص الشارع لأمر الجيش أن يقسم

أَنْ يَنْوِيَ الْإِقْتِدَاءَ بِإِمَامِهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامَةَ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَصَلَاةِ الْجَمْعِ وَصَلَاةِ الْخَوْفِ ، وَصَلَاةِ الْأِسْتِخْلَافِ ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ .

القوم طائفتين طائفة تدخل معه في الصلاة وطائفة تكون ويستحب تجاه العدو فاذا صلى بالطائفة التي دخلت معه في الصلاة ركعة في السفر وركعتين في الحضر أتم الصلاة لأنفسها وترك الامام جالسا ينتظر الطائفة الأخرى ليكمل بهم الصلاة إذا خلفتهم الطائفة التي صلت معه ووقفوا في مكانهم تجاه العدو (و) يشترط أيضا نية الامامة في (صلاة الاستخلاف) فاذن يجب على من استخلفه الامام على المأمومين ليتم بهم الصلاة أن ينوى الامامة (وزاد بعضهم) على ما تقدم من المسائل الأربع اشتراط نية الامامة في صلاة الجماعة ولكن هذا الاشتراط لا لأجل أن يحصل الصحة للصلاة بل لأجل أن يحصل (فضل الجماعة) جريا (على الخلاف في ذلك) من أن فضل الجماعة لا يحصل إلا مع نية الامامة وهناك من لا يشترط ذلك ويقول بحصول فضل الجماعة مطلقا ينوي

الامامة أولا ثم أشار إلى ما يستحب تقديمه في الامامة ولومع وجود من اتصف بالأوصاف التي يستحق بها التقديم في الامامة فقال (ويستحب تقديم السلطان في الامامة ثم يليه (رب المنزل ثم يليه (المستأجر) فيقدم على المالك ثم يقدم (الزائد في الفقه) على من هو دونه فيه (ثم يقدم (الزائد في الحديث) على من هو دونه فيه (ثم يقدم (الزائد في القراءة) على من هو دونه فيها (٣٣) (ثم يقدم (الزائد في العبادة)

على من هو دونه فيها (ثم يقدم (المسنق في الاسلام) على غير المسنق فيه (ثم يقدم (ذو النسب) وهو من كان أرفع نسبا بأن كان قرشيا مثلا فرفعة النسب يبعها ما كرم الأخلاق وعلو الهمة ويلزمها حفظ الدين والتخلي عن كل ما يخل بالمرورة فلذا كان مقدما على من كان وضع النسب (ثم يقدم (جيل الخلق) على من ليس كذلك (ثم يقدم (حسن الخلق) على من ليس كذلك (ثم يقدم (حسن اللباس) على من كان رث الثياب هذا الترتيب مع توفر شروطه

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ السُّلْطَانِ فِي الْإِمَامَةِ ثُمَّ رَبُّ الْمَنْزِلِ ، ثُمَّ الْمُسْتَأْجِرُ يُقَدَّمُ عَلَى الْمَالِكِ ، ثُمَّ الزَّائِدُ فِي الْفِقْهِ ثُمَّ الزَّائِدُ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ الزَّائِدُ فِي الْقِرَاءَةِ ، ثُمَّ الزَّائِدُ فِي الْعِبَادَةِ ثُمَّ الْمُسْنَقُ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ ذُو النَّسَبِ ، ثُمَّ جَمِيلُ الْخَلْقِ ثُمَّ حَسَنُ الْخَلْقِ ثُمَّ حَسَنُ الْلبَاسِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْإِمَامَةِ وَنَقَصَ عَنْ دَرَجَتِهَا كَرَبِّ الدَّارِ إِنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ مِثْلًا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِئَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣ - متن العشماوية) (و) أما إذا وجد (من كان له حق في التقديم في الامامة) بحسب وصفه بأن كان رب منزل مثلا ومنعه منها نزول درجته عنها وذلك (كرب الدار إن) قام به مانع الامامة بأن (كان عبدا أو امرأة أو كان غير عالم مثلا فإنه) لا يسقط حقه في التقديم للامامة بل (يستحب له أن يستنبئ من هو أعلم) ان كان سبب نزوله عن درجة الامامة عدم العلم فإن كان سبب نزوله عن درجتها الأئونة فإنه يستنبئ من اتصف بالذكورة وإن كان سبب نزوله عن درجتها الرق فإنه يستنبئ من اتصف بالحرية والله أعلم .

﴿باب صلاة الجمعة﴾ أى هذا باب يبين فيه شروط الجمعة ومن تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه وموانعها وما يطلب فيها وهل هي فرض يومها أو بدل عن الظهر للعلماء في ذلك كلام (وصلاة الجمعة فرض على الأعيان) في مخاطب بها أو يلزمه السعي إليها كل من توفرت فيه شروطها (ولها شروط وجوب) بمعنى أنها لا تجب إلا إذا توفرت هذه الشروط (وأركان) بمعنى لا تنقوم حقيقتها ولا توجد إلا بها (وآداب) بمعنى لا توجد حقيقتها على أحسن تقويم إلا بها (وأعذار تبيح التخلف عنها) لمن قامت به فهما (٣٤) أردت البيان فأقول لك (فأما شروط وجوبها

فسبعة الاسلام) عدّه الاسلام من شروط الوجوب عند من يرى أن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة وأما من يرى أنه مخاطب بفروع الشريعة وهو المعتمد فهو من شروط الصحة إذ الوجوب متحقق مع عدم الاسلام وإنما المتوقف على الاسلام الصحة فقط (و) أما (البلوغ) فهو من شروط الوجوب قطعاً إذ الصبي لا تجب عليه قطعاً (و) أما (العقل) فهو شرط في الوجوب والصحة معا (و) أما (الذكورية

باب صلاة الجمعة

وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ وَلَهَا شُرُوطٌ وَجُوبٌ وَأَرْكَانٌ وَآدَابٌ وَأَعْذَارٌ تُبَيِّحُ التَّخَلُّفَ عَنْهَا فَأَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهَا فَسَبْعَةٌ :
الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالذَّكُورِيَّةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِقَامَةُ وَالصَّحَّةُ . وَأَمَّا أَرْكَانُهَا فَخَمْسَةٌ :
الْأَوَّلُ السَّجْدَةُ الَّتِي يَكُونُ جَامِعًا الثَّانِي الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ لَهُمْ حَدٌّ عِنْدَ مَالِكٍ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونُ جَمَاعَةً تَتَقَرَّرُ بِهِمْ قَرِيَّةٌ وَرَجَّحَ بَعْضُ أُمَّتِنَا

والحرية) فهما من شروط الوجوب قطعاً فلا تجب على الأثني ولا على الرقيق أنها (و) أما (الإقامة) فهي من شروط الوجوب فلا جمعة على مسافر (و) كذلك (الصحة) من شروط الوجوب أيضاً فلا جمعة على مريض (و) أما أركانها فخمسة (الركن الأول المسجد الذي يكون جامعاً) وهو من أمر الامام بإقامة الجمعة فيه الركن (الثاني الجماعة وليس لهم حد عند إمامنا (مالك) رضي الله تعالى عنه (بل) المدا على أنه (لا بد أن تكون جماعة تتقرر بهم قرية) بحيث يتعاونون ويدفعون عن أنفسهم من يريدهم بسوء (ورجح بعض أئمتنا

أنها تجوز باثني عشر رجلا باقين لسلامها) حيث كان في القرية العدد الذي تنقري به لافرق بين الجمعة الأولى وغيرها فليس حضور جميع من تنقري بهم القرية شرطا لافى الوجوب ولا في الصحة بل شرط الوجوب وجود العدد الذي تنقري به القرية وتقام الجمعة وتصح باثني عشر رجلا منهم باقين لسلام الامام وانما يشترط لصحة الجمعة بهذا العدد المذكور أن يدركوا الخطبتين من أولهما وأن لا ينفض واحد منهم قبل تمام الصلاة وأن لا يمتنع طهره قبل تمام الصلاة أيضا فاذا اختلف شرط من هذه الشروط فسدت على الجميع الركن (الثالث الخطبة الأولى) التقيد بالأولى وان كانت الثانية ركنا أيضا إلا أن ركنية الأولى على الصحيح وركنية (٣٥) الثانية على المشهور فهما وإن

اختلفا مدركا فهما متحدان وجوبا والى اختلاف مدركهما أشار المصنف فقال (وهي) أى الخطبة الأولى (ركن على الصحيح وكذلك) أى ومثل ذلك في الوجوب والركنية الخطبة الثانية وان كانت الخطبة الأولى ركنا على القول الصحيح و (الخطبة الثانية) ركنا (على) القول (المشهور) وحيث كانت

أَنهَآ تَجُوزُ بِإِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا بَاقِينَ لِسَلَامِهَا
الثَّالِثُ الْخُطْبَةُ الْأُولَى وَهِيَ رُكْنٌ عَلَى الصَّحِيحِ
وَكَذَلِكَ الْخُطْبَةُ الثَّانِيَةُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَا بُدَّ أَنْ
تَكُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَيْسَ فِي
الْخُطْبَةِ حَدٌّ عِنْدَ مَالِكٍ أَيْضًا وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ
مِمَّا تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ خُطْبَةً وَتُسْتَحَبُّ الطَّهَّارَةُ فِيهِمَا

الخطبة ركنان من الصلاة والصلاة لا يدخل وقتها إلا إذا زالت الشمس كان هذا الوقت معتبرا في الخطبة أيضا (ولا بد أن تكون) الخطبة (بعد الزوال و) لا بد أيضا أن تكون (قبل الصلاة) فلو وقعت قبل الزوال وبعد الصلاة وقعت باطلة لا يعتد بها فلا يعتد بالصلاة (وليس في الخطبة حد عند) إمامنا (مالك) رضى الله عنه بل المدار على ما يطلق عليه خطبة كما أنه لا حد عنده (أيضا) في الجماعة بل المدار على أن يوجد جمع تنقري به القرية بحيث يدفع عن نفسه من أراده بسوء وللخطبة حيثية مخصوصة معتبرة فيها (ولا بد) منها وهي (أن تكون من) جنس (ما) أى الكلام الذي (تسميه العرب خطبة) بأن يكون مسجعا ومشتملا على تبشير وتحذير (وتستحب الطهارة فيها) أى الخطبتين

(وفي وجوب القيام لهما) وعدم وجوبه (تردد) للمتأخرين لعدم وجود نص للمتقدمين
 الركن (الرابع الامام ومن صفته) أى من الأوصاف التى تؤهلها للامامة (أن يكون
 ممن تجب عليه الجمعة) وانما اشترط فيه هذا الشرط (احترارا من) من لا تجب عليه
 الجمعة فلا يكون اماما فيها فاذن لا تصح امامة (الصبي والمسافر وغيرهما ممن لم تجب
 عليهم) الجمعة (ويشترط أن يكون (٣٦) المصلى بالجماعة هو الخاطب) لما

علمت أن الخطبة ركن من
 الصلاة فالخطبة. والصلاة عمل
 واحد والعمل الواحد في العبادات
 لا يكون بين اثنين (إلا العذر
 يمنع) الأول منه (هـ) أى (من
 ذلك) العمل فرخص الشارع
 في اقامة الثانى مقامه ونياسته
 عنه في تقيم العمل وقوله (من
 مرض أو جنون أو نحو ذلك)
 بيان للعذر (و) اذا كان العذر
 قريب الزوال انتظر (فيجب
 انتظاره) أى الامام له أى (للعذر
 القريب) (الزوال) ولكن (على)
 القول (الأصح) وهناك من
 يقول بعدم انتظاره مطلقا قرب
 العذر أولا الركن (الخامس)

وَفِي وَجُوبِ الْقِيَامِ لَهُمَا تَرَدُّدُ الرَّابِعِ الْإِمَامِ وَمِنْ
 صِفَتِهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ اخْتِرَازًا
 مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ وَغَيْرِهِمَا يَمْنُ لَمْ تَجِبْ
 عَلَيْهِمْ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي بِالْجَمَاعَةِ هُوَ
 الْخَاطِبُ إِلَّا لِعُذْرٍ يَمْنُهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ مَرَضٍ
 أَوْ جُنُونٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَيَجِبُ أَنْتِظَارُهُ لِلْعُذْرِ
 الْقَرِيبِ عَلَى الْأَصَحِّ الْخَامِسِ مَوْضِعُ الْأَسْتِطَانِ
 فَلَا تَقَامُ الْجُمُعَةُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يُسْتَوَظَنُ فِيهِ
 وَيَكُونُ مَحَلًّا لِلْإِقَامَةِ يُمْكِنُ الثَّوْبُ فِيهِ بِلَدٍّ
 كَانَ أَوْ قَرْيَةٍ . وَأَمَّا آدَابُ الْجُمُعَةِ فَمَانِيَةٌ :
 الْأَوَّلُ : الْغُضُّ لَهَا وَهُوَ سِتَّةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ

(الموضع) المعد للقامة والاستيطان) وإذا كان موضع الاستيطان ومن
 ركنان من الجمعة (ف) اذن (لا تقام الجمعة إلا في موضع يستوطن فيه ويكون محلا) صالحا (للقامة)
 بحيث (يمكن الثوبى) والقامة (فيه) صيفا وشتاء مع الأمن على النفس والمال لافرق بينى
 كونه (بلدا كان) ذلك المحل (أو قرية) بل المدار على الأمن على النفس والمال في ذلك المحل
 (وأما آداب الجمعة فمأنيئة الأول الغسل لها وهو سنة عند الجمهور) ومقابله قولان قول بالنسب

وقول بالوجوب (و) له شروط ف(من شروطه) أى شروط استدامته إذا وجد وحصل فلا يكون الشخص مطالبا بغسل آخر (أن يكون متصلا بالروح) المشار إليه فى الحديث بقوله «فمن راح فى الساعة الأولى» الحديث (فان) لم يتصل بالروح بأن (اغسل واشغل) عن الذهاب إلى المسجد (بعداء أو نوم) فقد فات ما اشترط فى استدامته وهو اتصاله بالروح إلى المسجد و (أعاد الغسل) أى طالبه الشرع بغسل آخر مكانه (على المشهور) من (٣٧) الأقوال (الثانى) من

الآداب (السواك) أى الاستياك

إذ هو العدود من الآداب

(الثالث) من الآداب (حلق

الشعر) ان احتاج لحلقه

(الرابع) من الآداب (تقليم

الأظافر) إن احتاج لذلك

أيضا (الخامس) من الآداب

(تجنب ما يتولد منه الرائحة

الكريهة) كالثوم والبصل

من كل ماله رائحة كريهة

(السادس) من الآداب

(التجمل بالثياب الحسنة)

فتحسن هيئته إذ هى المطاوعة

وَمِنْ شُرُوطِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالرُّوحِ فَإِنْ
اغْتَسَلَ وَاشْتَغَلَ بِعَدَاءٍ أَوْ نَوْمٍ أَعَادَ الْغُسْلَ عَلَى
الْمَشْهُورِ الثَّانِي السَّوَاكُ الثَّلَاثُ حَلَقُ الشَّعْرِ الرَّابِعُ
تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ الْخَامِسُ : تَجَنُّبُ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ
الرَّائِحَةُ الْكَرِيهَةُ السَّادِسُ التَّجَمُّلُ بِالثِّيَابِ
الْحَسَنَةِ السَّابِعُ التَّطْيِبُ لَهَا الثَّامِنُ الْمَشْيُ لَهَا
دُونَ الرُّكُوبِ إِلَّا لِعُذْرٍ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَمَّا
الْأَعْذَارُ الْمُبِيحَةُ لِلتَّخَلُّفِ عَنْهَا فَمِنْ ذَلِكَ الْمَطَرُ

بالفات (السابع) من الآداب (التطيب لها) التطيب مندوب دائما ويتأكد

للجمعة (الثامن) من الآداب (المشى لها) لاشك أن المشى فى حال الذهاب إلى

الجمعة مما يدور عليه التواضع ولما طلب فيه السكينة والوقار فلا يتحقق التواضع

الافيه (دون الركوب) فلا تواضع فيه فلا يرخص فيه (إلا لعذر يمنعه من ذلك)

ولما فرغ من الآداب شرع يتكلم على الأعذار فقال (وأما الأعذار المبيحة للتخلف

عنها) فلها مواطن كثيرة (فمن ذلك المطر

الشديد والوجل الكثير) وصف المطر بالشدّة و يلزمها الكثرة ووصف الوحل بالكثرة و يلزمها الشدة فالغرض من وصفهما واحد هو الكثرة (و) من الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة (المجذّم) من حيث جذامه فالعدد من الأعذار نفس الجذام (الذي تضر راحته بالجماعة و) منها (المرض) الذي لا يقدر معه على السعي إلا بمنقّة وبالأولى إذا تعذر معه السعي (و) منها (التمرّض) (٣٨) وهو القيام بشئون المرضى فاذا وجد

هذا العذر لمن يلزمه السعي للجمعة (بأن كان عنده أحد من أهله مريضاً كالزوجة أو الولد أو أحد الأبوين وليس عنده من يعوله فيحتاج) لمن يعوله و يقوم بشئونه فيلجؤه عذر القيام بشأنه (إلى التخلف) عن الجمعة (أ) أجل (تمرّضه) أى لأجل التمرّض والقيام بشئون من عنده من المرضى رخص له في التخلف عن الجمعة (ومن ذلك) أى من الأعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة ما (إذا احتضر أحد من أقاربهم أو أخوانه) لما (قال) أمانا

الشَّيْءُ وَالْوَحْلُ الْكَثِيرُ وَالْمَجْذَمُ الَّذِي تَضُرُّ رَاحَتُهُ بِالْجَمَاعَةِ وَالْمَرَضُ وَالْتَمَرِضُ بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ مَرِيضاً كَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ وَأَحَدِ الْأَبْوَيْنِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يَعُولُهُ فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّخَلُّفِ لِتَمَرِضِهِ وَمِنْ ذَلِكَ إِذَا احْتَضَرَ أَحَدٌ مِنْ أَقَارِبِهِ أَوْ إِخْوَانِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَهْلِكُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَتَخَلَّفُ عِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ إِخْوَانِهِ يَنْظُرُ فِي شَأْنِهِ لِأَبَاسٍ بِذَلِكَ وَمِنْهَا لَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرْبٍ ظَالِمٍ أَوْ حَبْسِهِ وَأَخَذَ مَالَهُ وَكَذَلِكَ الْمَعْسِرُ يَخَافُ أَنْ يَحْبِسَهُ غَرِيمُهُ عَلَى

الأصح

(مالك) رضى الله تعالى عنه (في) شأن (الرجل)

(إذ) يهلك يوم الجمعة فيتخلف عنده رجل من اخوانه ينظر في شأنه لا بأس بذلك) (التخلف لأجل أن ينظر في شئونه من غسل وتكفين ودفن) (ومن) الأعذار المبيحة للتخلف عن (ها) أنه (لو خاف على نفسه) ولم يأمن وقوع الضرر بها (من ضرب ظالم أو حبسه أو أخذ ماله) فله أن يتخلف عنها (وكذلك) المعسر يخاف أن يحبسه غريمه فله أن يتخلف (على) القول

(الأصح ومن ذلك) أى مما يبيح التخلف عن الجمعة ويسقط وجوب السعى لها الأعمى
 فى (الأعمى الذى لا قائد له) أى لا يجد من يقوده إلى الجامع ولا يمكنه أن يهتدى بنفسه
 لا يجب عليه السعى لها (أما لو كان له قائد أو كان من يهتدى للجامع بلا قائد فلا يجوز له
 التخلف عنها) بل يجب عليه السعى لها (ويحرم السفر عند الزوال) الكائن (من
 يوم الجمعة) ولكن هذا التحريم خاص (٣٩) وتحكوم به (على من تجب عليه

الجمعة) أمان من لا تجب عليه فلا
 (وكذلك يحرم عليه) أى على
 من توفرت فيه شروط الجمعة
 وحضر لها بالفعل فهو اذن
 مخاطب بالانصات لسماع الخطبة
 فيحرم عليه اذن (الكلام
 والنافلة والامام يخطب سواء
 كان) الامام (فى الخطبة الأولى
 أو الثانية) فالحكم بتحريم
 الكلام والنافلة والامام يخطب
 سواء كان متلبسا بالخطبة الأولى
 أو الثانية سواء (ويجلس
 الرجل ولا يصلى) إذا دخل
 المسجد والامام متلبس بالخطبة
 فى كل حال (إلا أن يكون تلبس

الْأَصَحُّ وَمِنْ ذَلِكَ الْأَعْمَى الَّذِي لَا قَائِدَ لَهُ أَمَّا
 لَوْ كَانَ لَهُ قَائِدٌ أَوْ كَانَ يَهْتَدِي لِلْجَامِعِ
 بِلَا قَائِدٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّخَلُّفُ عَنْهَا وَيَحْرُمُ السَّفَرُ
 عِنْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ
 الْجُمُعَةُ وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ وَالنَّافِلَةُ
 وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ سَوَاءَ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ الْأُولَى
 أَوِ الثَّانِيَةِ وَيَجْلِسُ الرَّجُلُ وَلَا يُصَلِّي إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ تَلَبَّسَ بِنَفْلِ قَبْلَ دُخُولِ الْإِمَامِ فَيَتِمُّ
 ذَلِكَ وَيَحْرُمُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ عِنْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي
 وَيُفْسَخُ إِنْ وَقَعَ وَيُكْرَهُ تَرْكُ الْعَمَلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

بنفل قبل دخول الامام) للمسجد وقبل شروعه فى الخطبة (فيتم ذلك) النفل الذى شرع
 فيه قبل أن يدخل الامام ويشرع فى الخطبة (ويحرم) يوم الجمعة (البيع والشراء عند
 الأذان الثانى) ان وقع البيع أو الشراء من تجب عليه مع مثله (و) إذا تباعا من
 تجب عليهما الجمعة فانه (يفسخ) بيعهما (ان وقع) منهما عند الأذان الثانى (ويكره
 ترك العمل يوم الجمعة) إذا تركه لغرض تعظيم اليوم أما للاستراحة أو لأجل أن
 يستعد لما يلزم للجمعة من نحو تطيب أو غسل فلا

(وكذلك يكره للجالس) في المسجد (أن يتنفل) أى يكره له التنفل (عند الأذان الأول) إذا وقع التنفل من يقتدى به فلربما اعتقد العامة أنه واجب . أما ان وقع من لا يقتدى به فلا (ويكره حضور الشابة للجمعة) إذا لم يخش الاقتتان بها وإلا حرم حضورها (وكذلك) أى ومثل ذلك وهو الحكم بالكراهة حكم (السفر بعد الفجر) أى إذا وقع السفر بعد فجر (٤٠) يوم الجمعة لا ان وقع بعد

فجر أى يوم كان كما هو ظاهر المصنف وان كان يلتمس له العذر بسبب اعتاده على السياق (والله أعلم)

(باب : صلاة الجنائز)

أى هذا باب حكم صلاة الجنائز وحكمها الوجوب الكفائى لا الوجوب العينى وإليه أشار المصنف فقال (وصلاة الجنائز) أى الصلاة على الميت (فرض على الكفاية) لا فرض على الأعيان (وأركانها أربعة) أحدها (النية) وثانيها (أربع تكبيرات) فمجموع التكبيرات الأربع

وَتَنْفَلُ الْإِمَامُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَكَذَلِكَ يُكْرَهُ لِلْجَالِسِ أَنْ يَتَنَفَّلَ عِنْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ وَيُكْرَهُ حُضُورُ الشَّابَّةِ لِلْجُمُعَةِ ، وَكَذَلِكَ السَّفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ النِّيَّةُ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالسَّلَامُ وَيَدْعُو بِمَا تَيَسَّرَ وَأَسْتَحْسَنُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي رِسَالَتِهِ أَنَّ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى لَهُ الْعِظَمَةُ

ركن لاكل تكبيرة على حدها (وثانها الدعاء بينهن) أى والكبرياء بين التكبيرات . ورابعها السلام (و) الدعاء الذى اعتبرناه ركنا فى صلاة الجنائز يكون ويحصل بكل دعاء (فيدعو بما تيسر) من الأدعية (و) لكن (استحسن ابن أبى زيد فى رسالته أن يقول) فى دعائه (الحمد لله الذى أمات وأحيا) على وفق ما أراد (والحمد لله الذى يحيى الموتى) فتساق الى الحشر لاجل أن يقضى بينها (فهذه العظيمة)

والكبرياء والملك والقدرة) على كل ما أراده من إمامة الأحياء وإحياء الأموات وحشر جميع الأموات والقضاء بينها بالعدل (و) له أيضا (الثناء) بجميل أوصافه على ما أسدى من النعم التي لا تحصى فلا يحصى الثناء عليها أيضا (وهو على كل شيء قدير) فلا يعجز عن يمكن ما (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على (٤١) ابراهيم وعلى آل ابراهيم

في العالمين إنك جيد مجيد) ثم تقول (اللهم إنه عبدك وابن عبدك) فهو تحت تصرفك لأنك القاهر وفي التنزيل وهو القاهر فوق عباده (و) هو أيضا (ابن أمك) فهو عبدك وأبوه عبد لك وأمه أمة لك والكل تحت التصرف بالقهر والايجاد والاعدام ف(أنت) الذي (خلقته) وأنت الذي (رزقته) وأنت الذي (أمته وأنت) الذي (تحييه) بعد الامانة (وأنت) الذي (أعلم بسرّه) الذي كان يكنه ويخفيه (و)

وَالْكِبْرِيَاءَ وَالْمَلِكُ وَالْقُدْرَةَ وَالنَّشَاءَ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحَّمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَيِّدٌ مُجِيدٌ . اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمِّكَ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أُمُّهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ جِئْنَاكَ شُفَعَاءَ لَهُ فَشَفِّعْنَا فِيهِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ لَهُ إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ . اللَّهُمَّ قِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَرْحَمْهُ وَأَعْفِ عَنْهُ

أنت الذي أعلم ب(علانيته) أى ما كان يظهره من الأعمال قولاً أو فعلاً فليس لنا من الأمر شيء ، بل غاية مطلوبنا أنا (جئناك شفعا له فشفعنا فيه ، اللهم إنا نستجير) أى نطلب أن تجيره وتقيه من عذابك ولا تسند لنا إلا التمسك (بحبل جوارك) وعهدك وأمنك الذى وعدتنا به على لسان رسلك ووعدك لا يخلف (لأنك ذو وفاء وذمة) فيما وعدت له (اللهم قه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم اللهم اغفر له وارحه وأعف عنه

وعافه وأكرم نزله) حاوله بساحتك ولا شك أن من نزل بساحة كريم فانه يهيئ له من القرى ما يليق بكرمه بأن يدفع عنه وعشاء السفر ويجعله في أمن ومكان رحب وهذا المتوفى قد نزل بساحتك فأكرم نزله وابتسط له القرى (ووسع مدخله) أى المكان الذى يدخله ويحل فيه وجميع هذه المذكورات ثمرات وقاية الله له من فتنة القبر فتى تحققت له النجاة من فتنة القبر تحققت هذه المذكورات بأثرها (واغسله بماء وتلج وبرد) أى طهره من الذنوب فقول المصنف (ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس) يشير به إلى المراد من قوله (٤٢) واغسله الخ (وأبدله دارا خيرا

من داره) لا شك أن البدل مستحق دعونا به أولا فيكون منسب الطلب خيرة البدل بمعنى أن يكون منعما في الإقامة البرزخية فان البرزخ من المواطن التى تصوّر فيها الأعمال الحسنة بصور حسنة والأعمال السيئة بصور سيئة ففي حديث الاسراء ما معناه رأيت ابراهيم ليلة أسرى فى فأخبرنى بأن الجنة طيبة التربة عذبة الماء

وَعَافِهِ وَأَكْرَمَ نَزْلَهُ وَوَسَّعَ مَدْخَلَهُ وَأَغْسَلَهُ بِمَاءٍ وَتَلَجَّ وَبَرَّدَ وَنَقَّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدَلَهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ . اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ

وأنها قيعان وغراسها سبع حان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول فقير ولا قوة إلا بالله فمن تأمل فى غوى الحديث أدرك أن الجنة وما فيها من النعيم هى صور أعمال الخير . ولا يخفى عليك ما فى الأحاديث الصحيحة من أن فى جهنم عقارب كالبعال وليست لإصوّر الأعمال السيئة وعلى هذا يتنزل قول المصنف (وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه) على هذا المعنى بأن تصوّر له أعماله الحسنة بهذه الصور فيحظى برؤيتها ويتنعم بمشاهدتها (اللهم إن كان) هذا المتوفى الذى جئتك شفعا له (محسنا) قد أحسن فى أعماله (فزدد فى إحسانه وإن كان مسيئا) قد أساء فى أعماله ولم يحسنها (فتجاوز عن سيئاته اللهم إنه) أى المتوفى الذى جئتك شفعا له (قد نزل بك و) حل بساحتك ولا شك أنك (أنت خير منزل به) للقرى

والضيافة وشان من نزل للقرى والضيافة طلب الاكرام فهو اذن (فقير الى رحمتك) وكرمك واحسانك وجودك (وانت غني عن عذابه اللهم ثبت عند المسألة منطقة) أى عندما يتوجه إليه سؤال المالكين المصور بقولهم له ما تقول في هذا الرجل الذى بعث فيكم والاشارة الى محمد صلى الله عليه وسلم لمنطقة في كلام المصنف الكلام الذى ينطق به ويحجب به عن هذا السؤال فالمراد بتبتيته فيه أن يتخلص من (٤٣)

الجواب السؤال (ولا تبتهل في قبره بما لا طاقة له به) فيفضل عن الجواب وذلك هو الحشران المبين وأول قدم وضعه في الشقاء الخلد ونموذج الحزى الدائم (وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم اللهم لا تحرمننا أجره) أى أجر ما أقمنا من شعائر الاسلام من الصلاة عليه وتشيعه الى القبر وغير ذلك (ولا تقننا بعده) أى بعد نقله من دار الى دار (تقول ذلك بأثر كل تكبير) من التكبيرات الثلاث الأولى بدليل قوله (وتقول بعد الرابعة

فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ اللَّهُمَّ ثَبَّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ وَأَلْحِقْهُ بِنَبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُ تَقُولُ ذَلِكَ بِأَثَرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلِّبِنَا وَمُؤَمِّلِنَا وَغَفِرْ لَنَا وَلِوَالِدَيْنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَزْمًا ، وَلِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ

اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرنا وغائبننا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا انك تعلم متقلبنا أى تصرفنا فى أمورنا (ومثوانا) أى ما أقمنا على الحق فيه منها وما أقمنا على الباطل فيه منها وليس لنا إلا السعة عفوك واحسانك وتمسكنا بما تفضلت به وقد أخبرنا به الذكر الحكيم الوارد فى قولك - فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيمًا - (واغفر لنا ولوالدينا ولمن سبقنا بالإيمان مغفرة عزيمة) ماحية لجميع الذنوب وفضل الله واسع (و) اغفر (للمسلمين والمسلمات

والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات) وانما سمى في الدعاء لقرب الاجابة إذن (اللهم من أحييته منافحيه على الايمان) فلا تنزع عنه هذه الحلة التي كسوته اياها قد يما فان الكريم لا يرجع في عطائه ولا يسترد ما أسداه (ومن توفيته منافوفه على الاسلام) التوفى أخذ الشيء وافيا ومنه قول السيد عيسى عليه الصلاة والسلام: فلما توفيتني أى أخذتني وافيا فينحل الكلام إذن ومن توفيته منافوفه على الاسلام بأن تأخذه وافيا قولاً وعملاً فمن القول النطق بالشهادتين (٤٤) ومن العمل إقام الصلاة وإيتاء الزكاة

والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات
اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان ومن
توفيته فتوفه على الإسلام وأسعدنا ببقائك
وطيبنا للموت وطيبه لنا وأجعل فيه راحتنا
ومسرتنا ثم تسلم وإن كانت الصلاة على امرأة
قلت اللهم إنها أمك ثم تتدأى بذكرها على
التأنيث غير أنك لا تقول وأبد لها زوجاً خيراً
من زوجها لأنها قد تكون زوجاً في الجنة
لزوجها في الدنيا ونساء الجنة مقصورات على

وتصديق الرسل فيما جاءوا به من
التوحيد وفروع الشرائع الى آخر
ما جاءوا به فإذا تم له هذا الأمر فقد
تمت له السعادة الابدية والحياة
السرمدية اللهم حقق لنا ذلك
(وأسعدنا ببقائك) إذ هو اب
السعادة (وطيبنا للموت) بأن
تدفع عن قلوبنا ما يغتال
الايمان من الحقد والبغض
والحسد والكبر والحجب والرياء
والريب فيما جاءت به الرسل
ويذكر كره هذه المهلكات قول
العلی الاعلی يوم لا ينفع مال ولا
بنون الا من اتى الله بقلب سليم

(وطيبه لنا) بارسال ملائكة الرحمة ودفع ملائكة العذاب (وأجعل أزواجهن
فيه راحتاً ومسرّة) بأن لا نرى فيه مكرها (ثم) بعد تمام هذا الدعاء (تسلم) هذا إذا كانت
الصلاة على من اتصف بالذكورة (وان كانت الصلاة) على من اتصف بالأنوثة بأن كانت (على
امرأة قلت اللهم إنها أمك ثم تتدأى بذكرها على التأنيث) بان تقول وبنت أمك (غير
أنك) إذا وصلت في الدعاء العذكو وأبدله زوجاً خيراً من زوجها (لا تقول) الموت (وأبدلها
زوجاً خيراً من زوجها لأنها قد تكون زوجاً في الجنة لزوجه في الدنيا ونساء الجنة مقصورات على

أزواجهن لا يبعين بهم بدلا) هذا إذا كانت الجنابة متحققة الذكورة أو الأنوثة (و) أما
(ان أدركت جنازة) موضوعة على الأرض لأجل الصلاة عليها وندبت للصلاة عليها (و) أنت
(لم تعلم) أذكر هي أم أنثى قلت اللهم إنها نسمة ثم تبادى بذكرها على التأنيث لأن النسمة
تشمل الذكر والأنثى) قد علمت صفة (٤٥) الصلاة على كل واحد من تقدم (و)

أما (إن كانت الصلاة على طفل

قلت ما تقدم من النية
والتكبيرات والدعاء غير أنه
يستحب أن تقول بعد الشاء
على الله والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم اللهم إنه
عبدك وابن عبدك أت خلقته
ورزقته وأنت أمته وأنت
تحية (جميع أموره تحت
تصرفك على ما سبقت به
أرادتك (اللهم اجعله لوالديه)
دنية (سلفا) أى متقدما عليهما
لفوائد عظيمة لا يعلمها إلا الله
الغيوب (وذخرا) وهى ما يدخر
من النفائس لوقت الحاجة
إليه (وفرطا) الفرط هو
ما يتقدم من القوم بأشارتهم

أَزْوَاجَهُنَّ لَا يَبْعِنُ بِهِمْ بَدَلًا وَإِنْ أَدْرَكَتْ
جَنَازَةً وَلَمْ تَعْلَمْ أَذْكَرُ هِيَ أَمْ أَنْثَى قُلْتَ اللَّهُمَّ
إِنِّهَا نَسَمَةٌ ثُمَّ تَمَادَى بِذِكْرِهَا عَلَى التَّأْنِيثِ
لِأَنَّ النَّسَمَةَ تَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى وَإِنْ كَانَتْ
الصَّلَاةُ عَلَى طِفْلِ قُلْتَ مَا تَقْدَمُ مِنَ النِّيَّةِ
وَالْتَكْبِيرَاتِ وَالْدُعَاءِ غَيْرَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ
تَقُولَ بَعْدَ الشَّاءِ عَلَى اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ
أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أَمَتُهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ
اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَوَالِدَيْهِ سَلَفًا وَذَخْرًا وَفَرَطًا وَأَجْرًا
وَتَقِلَّ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَعْظِمَ بِهِ أَجُورَهُمَا ،

ليبي لهم ما فيه صلاحهم ونفعهم (وأجرا) ناشئا من الصبر على مصيبة فقده والتنوين
فى أجرا للتعظيم أى أجرا عظيما فان مصيبة فقد الولد من المصائب التى لا يقدر قدرها
فعظم الأجر بعظم الصبر عليها (وتقل به موازينهما) بأن يوضع أجر الصبر على مصيبة
فقده فى ميزان أبويه ولا يخفى عليك تبديل الأعمال الحسنة بصور حسنة (وأعظم
به أجورها) فى السكيف أوفى اليكم وكل واحد منهما حسن

(ولا تحرمنا وإياها أجره) بل جميع من وازرها في المصيبة لا يحرم من الأجر (ولا تقتنا وإياها بعده) بعدم تلقى القضاء بالرضا وعدم التسليم عند صدمة المصيبة (اللهم أحقه بإصلاح سلف المؤمنين) بأن تجعله معهم (في كفالة) سيدنا (إبراهيم) عليه الصلاة والسلام والدعاء بهذا من باب التبدد والافهذ أمر محقق قد (٤٦) نطقت به الأحاديث الصحيحة وأخبرت

عنه السنة السنية (وأبدله داراً خيراً من داره) التي انتزع منها (وأهلاً خيراً من أهلها) وهم من حال بينه وبينهم الموت (وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم) لاسند المصنف في هذا الكلام وهل بعد اخبار الصادق صلوات الله عليه وهو أن ما فرط من أولاد المؤمنين في الجنة في كفالة سيدنا إبراهيم وزوجته السيدة سارة وكان المصنف جذبه الحال فقال ما قال (تقول ذلك بأثر كل تكبيرة) من التكبيرات الثلاث (وتقول بعد الرابعة اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا ولمن سبقنا بالإيمان اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان) أحييته منا فأحيه على الإيمان

وَلَا تَحْرِمْنَا وَإِيَّاهُ أَجْرَهُ ، وَلَا تَقْتِنَا وَإِيَّاهُ بَعْدَهُ . اللَّهُمَّ أَحِقَّهُ بِصَالِحِ سَافِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ ، وَعَافِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ تَقُولُ ذَلِكَ بِإِثْرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ ، وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ . اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ . وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا ، فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَاغْفِرْ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ ثُمَّ تَسَلَّمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أى التصديق بما جاءت به الرسل من توحيد الاله والاذعان لهم (باب) بالرسالة واتصافهم بالصدق والأمانة (ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام) ناطقا بالشهادتين مذعنا بحقيقتهم (واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات ثم تسلم) بعد ذلك (والله أعلم)

﴿باب الصيام﴾ أى هذا باب الصيام وله حقيقة لغوية وحقيقة شرعية حقيقته الشرعية الامساك عن شهوات البطن والفرج من طلوع الفجر إلى غروب الشمس والغاية داخلية ولا شك أن هذا أمر كل وحقيقته كلية فتارة تتحقق وتوجد في أفراد واجبة وتارة توجد وتتحقق في أفراد مندوبة وإلى بعض الأفراد الواجبة أشار المصنف فقال (وصوم رمضان فريضة) أى واجب ولكن لا (يثبت) وجوبه ولا يتحقق إلا بواحد من أمور ثلاثة إما (بكمال شعبان) ثلاثين يوماً (أو) (٤٧) برؤية عدلين للهلال) هلال رمضان

(أو) برؤية هلال رمضان من (جماعة مستفيضة) بحيث يفيد خبرهم العلم ويستحيل تواطؤهم على الكذب عادة فلاستفاضة قائمة مقام العدالة (وكذلك في الفطر) أى ومثل ذلك الذى اعتبرته في القدوم على الصيام اعتبره في القدوم على الفطر سواء بسواء (و) الواجب على من ثبت عليه صيام رمضان أنه (يبيت الصيام) وينويه (في أوله) أى في أول ليلة من الشهر

باب الصَّيَامِ

وَصَوْمُ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ يَثْبُتُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ
أَوْ بِرُؤْيَا عَدْلَيْنِ لِلْهَيْلَالِ أَوْ جَمَاعَةٍ مُسْتَفِيضَةٍ
وَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرِ ، وَيُبَيِّتُ الصَّيَامَ فِي أَوَّلِهِ
وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَيَاتُ فِي بَقِيَّتِهِ وَيُتِمُّ الصَّيَامَ
إِلَى اللَّيْلِ ، وَمِنْ الشَّئِءِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ
السَّحُورِ وَحَيْثُ ثَبَتَ الشَّهْرُ قَبْلَ الْفَجْرِ وَجَبَ

(وليس) بواجب (عليه البيات) أى تبين النية (في) كل ليلة من (بقية) أى الشهر أى فيما بقى فضل بعد أول ليلة منه وفى الوجوب لا يستلزم فى الدب فيندب له أن يبيت الصيام فى كل ليلة من الشهر (و) إذا بيت الصيام قبل الفجر فالواجب عليه إذن أنه (يتم الصيام إلى الليل) فتتحقق حقيقته الشرعية الواجب عليه تحصيلها بدليل ولا تبطلوا أعمالكم (ومن السنة) الفعلية لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك (ف) (تعجيل الفطر وتأخير السحور) ثابت من فعله صلى الله عليه وسلم وثابت من قوله لا تزال أمتى بخير ما عجّلوا الفطر وأخروا السحور (وحيث ثبت الشهر قبل الفجر وجب

الصوم) بأن يوقع النية من الليل (وان لم يثبت إلا بعد الفجر وجب الامساك) بأن يوقع النية بالامساك عن المفطرات في النهار ووجوب الامساك عن المفطرات ووقوع الامساك عنها بالفعل لا يكفي في أداء ذلك اليوم عن رمضان لفقد شرط صحة النية وهو الليل (و) إذا كان الأمر كذلك فلا بد من قضاء ذلك اليوم والنية قبل ثبوت الشهر باطلة لا يؤدي بها الواجب الذي لم يثبت قبل حصولها (حتى) لوتبين بعد حصولها أنه كان ثابتا قبلها مثال ذلك (لونوى قبل الرؤية ثم أصبح لم (٤٨) يأكل ولم يشرب ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يحزه) ذلك اليوم عن أداء رمضان ولا بد من القضاء (و) لكنه يكفى عن المفطرات (و) بمسك عن الأكل والشرب فيه) أى فى ذلك اليوم وإنما وجب عليه الامساك عن الأكل والشرب مع أنه مطالب بقضاء ذلك اليوم (لحرمة الشهر و) إذا كان الغرض من الامساك عن المفطرات إنما هو حرمة الشهر فقط وأما قضاء ذلك اليوم

الصَوْمُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ وَجَبَ الْإِمْسَاكُ وَلَا بُدَّ مِنْ قَضَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَالنِّيَّةُ قَبْلَ ثُبُوتِ الشَّهْرِ بَاطِلَةٌ حَتَّى لَوْ نَوَى قَبْلَ الرُّؤْيَا ثُمَّ أَصْبَحَ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُجْزِهِ وَيُمْسِكُ عَنْ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ فِيهِ لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ وَيَقْضِيهِ وَلَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ لِيُحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ

فلا بد منه (في يقضيه) وجوبا (ولا يصام يوم الشك ليحاط به من رمضان) ويجوز أى لا يجزى ولا يجوز وقوع الصيام على هذا النحو وهو تردد النية بين أمرين لا تحقق لواحد منهما وقتئذ بأن تقول عند إرادة الصيام إن ثبت أن هذا اليوم من رمضان فالصيام لرمضان وإن ثبت أن هذا اليوم من شعبان فهو تطوع أما عدم إجزائه عن رمضان فلعدم تحقق رمضان وقتئذ . وأما عدم إجزائه عن التطوع فلا أن التطوع إنما يكون بما فيه قرينة وتقرب إلى الله ولا قرب في هذا الصوم إذ لا يتقرب إلى الله بمنه عنه فى بعض طرق الحديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم والعصيان إنما يتفرع عن النهى غاية ما فى الباب أنه دار الخلاف بين العلماء هل النهى نهى كراهة أو نهى تحرير

(ويجوز صيامه) أى يوم الشك (للتطوع والنذر) بأن كانت عادته صيام كل خيس أو نذره بخصوصه (إذا صادف) يوم الشك (ويستحب الامساك فى أوله) أى يوم الشك ويستمر الامساك عن الأكل والشرب على جهة الاستحباب (ل) وقت وزمن يمكن أن (يتحقق) الناس الرؤية) فيه (فان) مضى ذلك الزمن الذى يمكن رؤية الهلال فيه بأن (ارتفع النهار ولم تظهر رؤية) أى لم ير هلال رمضان (أفطر) (٤٩) الناس وجوباً ولو بالنية (ولا يفطر من ذرعه قء) فى كل حال (إلا

وَيَجُوزُ صِيَامُهُ لِلتَّطَوُّعِ وَالنَّذْرِ إِذَا صَادَفَ ،
وَيُسْتَحَبُّ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِهِ لِيَتَحَقَّقَ النَّاسُ
الرُّؤْيَا فَإِنْ ارْتَفَعَ النَّهَارُ وَلَمْ تَظْهَرْ رُؤْيَا أَفْطَرَ
النَّاسُ وَلَا يُفْطِرُ مَنْ ذَرَعَهُ قِئًا إِلَّا أَنْ يُعَالَجَ
خُرُوجُهُ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَلَا يُفْطِرُ مَنْ أَحْتَلَمَ ،
وَلَا مَنْ أَحْتَجَمَ ، وَتُسْكِرُهُ الْحِجَامَةُ لِلْمَرِيضِ
خِيفَةَ التَّغْرِيرِ وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّوْمِ النِّيَّةُ
السَّابِقَةُ لِلْفَجْرِ سَوَاءَ كَانَ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا وَالنِّيَّةُ
الْوَاحِدَةُ كَافِيَةٌ فِي كُلِّ صَوْمٍ يَجِبُ تَتَابُعُهُ
كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَصِيَامِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْقَتْلِ
وَالنَّذْرِ الَّذِي أَوْجَبَهُ الْمَكْلَفُ عَلَى نَفْسِهِ ،

(٤ - متن العشاوية) الفجر أو ما فى حكمه كالمقارنة للفجر أو بشرط فى صحة الصوم سبق النية للفجر أو ما فى حكم ذلك كالمقارنة (سواء كان) الصوم (فرضاً أو نفلاً) فلا فرق عندنا معاصر المالكية فى توقف صحة الصوم على سبق النية للفجر ولو كان الصوم نفلاً (والنية الواحدة) الواقعة فى ابتداء الصوم (كافية فى كل صوم يجب تتابعه كصيام رمضان وصيام كفارة الظهار والقتل والنذر الذى أوجبه المكلف على نفسه) فكل من هذه

المذكورات يجب فيه التتابع فتكفي فيه النية الواحدة (وأما) ما لا يجب فيه التتابع وهو (الصيام السمرود) أى المتتابع بمعنى المأذنين واحد إلا أن التتابع فيما مثله بقوله كصيام رمضان وما دخل بالكاف واجب وفي غيره ليس بواجب فمن كانت عادته أن يسرد الصوم لا يجب عليه تتابع الصوم استنادا لعادته أو كانت عادته صيام يوم معين كيوم الخميس فلا يجب عليه تتابع كل خميس لما قبله وإن كان الأمر كذلك وهو أن ما لا يجب تتابعه لا تنكفي فيه النية الواحدة (فلا بد من التبيت (٥٠) فيه كل ليلة) فإذا خلا يوم

عن تبيت النية بطل صومه (ومن شروط صحة الصوم النقاء من دم الحيض والنفاس) فلا يصح الصوم زمن نزوله ولا يجب أيضا (فإن انقطع دم الحيض والنفاس قبل الفجر ولو بلحظة وجب عليها صوم ذلك اليوم) الذى انقطع فيه أحد الدمين قبل الفجر وصار المحل نقيا منه هذا إن اغتسلت عقب انقطاعه وقبل ظهور الفجر بل (ولو لم تغسل إلا بعد الفجر) فالمدار في وجوب

وَأَمَّا الصَّيَّامُ الْمَسْرُودُ، وَالْيَوْمُ الْمُعَيَّنُ، فَلَا بَدَّ مِنَ التَّبَيُّتِ فِيهِ كُلِّ لَيْلَةٍ ، وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّوْمِ : النِّقَاءُ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ فَإِنْ انْقَطَعَ دَمُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَوْ لَمْ تَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ وَتَعَادَ النَّيَّةُ إِذَا انْقَطَعَ التَّتَابُعُ بِالْمَرَضِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَشَبَّهِ ذَلِكَ ، وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّوْمِ الْعَقْلُ ، فَمَنْ لَاعَقَلَ لَهُ كَأَلْمَجْنُونِ وَالْغُمَى عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الصَّوْمُ فِي تِلْكَ

الصوم عليها على تحقق النقاء من دم الحيض والنفاس قبل الفجر الحالة اغتسلت عقب انقطاعه وقبل الفجر أو أخرت الغسل ولم تغسل إلا بعد الفجر (و) محل كفاية النية الواحدة في كل صوم يجب تتابعه إن لم ينقطع التتابع وأما إذا انقطع التتابع فـ(تعاد النية) أى (إذا انقطع التتابع بالمرض والحيض والنفاس وشبه ذلك) كطروا السفر وطروا الفطر عمدا لا نسيانا (ومن شروط صحة الصوم العقل) إذا علمت أن العقل من شروط صحته (فمن لاعقل له) لا يصح صومه وذلك (كالمجنون و) أدخلت الكاف (الغمى عليه) فأى الوصفين مانع من الصحة فاذن (لا يصح منه الصوم) مادام (في تلك

الحالة) فإذا زال عنه المانع فماذا يكون الحكم في الصوم الذي فاته زمن الجنون هل يلزمه قضاؤه أولا وإلى اللزوم أشار المصنف فقال (ويجب على المجنون إذا) زال عنه المانع (وعاد إليه عقله) بقرب مرضه بالجنون بل (ولو) عاد إليه عقله (بعد سنين كثيرة) توات عليه وهو في حال الجنون فالواجب عليه اذن (أن يقضى) كل (ما فاتته من الصوم في حال جنونه ومثله) في هذا الحكم (العمى عليه إذا أفاق) من الاغماء فانه يجب عليه قضاء ما فاتته زمن الاغماء (ومن شروط صحة الصوم ترك) كل منافاة كـ (الجماع) والأكل والشرب لما علمت أن حقيقة الصوم هي الامساك عن شهوتي (٥١) البطن والفرج (فن فعل في نهار

رمضان شيئا من ذلك) بأن جامع أو أكل أو شرب ووقع منه هذا الفعل حال كونه (متعمدا) للفعل (من غير تأويل قريب ولا جهل فعليته القضاء والكفارة) وأما إذا تعمد الفعل متأولا تأويا قريبا بأن استند إلى أمر موجود كمن سافردون مسافة القصر فظن إباحة الفطرا فأفطر أو كان يجهل حرمة الموجب الذي فعله تحدث عهد بالاسلام فانه

الْحَالَةَ ، وَيَجِبُ عَلَى الْمَجْنُونِ إِذَا عَادَ إِلَيْهِ عَقْلُهُ وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ أَنْ يَقْضِيَ مَا فَاتَهُ مِنَ الصَّوْمِ فِي حَالِ جُنُونِهِ ، وَمِثْلُهُ الْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ ، وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّوْمِ تَرْكُ الْجَمَاعِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَمَنْ فَعَلَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَلَا جَهْلٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا مَدًّا لِكُلِّ

غير عالم بأن الجماع مفسد للصوم وموجب للقضاء والكفارة فلا كفارة عليه ومثله في نفي الكفارة الناسي والمسكره (والكفارة) اللازمة عند حصول موجبها اعتبرها الشارع (في) فعل شيء من (ذلك) للموجب (كله) على التخخير فهي على التخخير سواء كان موجبها الجماع أو الأكل أو الشرب فلا يخص التكفير بالعق والقيام عن الجماع ويخص التكفير بالطعام عن الأكل والشرب ومقدارها (إطعام ستين مسكينا) ولما كان الاطعام صادقا بالقليل والكثير وبالمدة وبالأكثر بدنت السنة المطهرة أن مقدار إطعامه (مدًا) فالمقدار مأخوذ من السنة لامن نظم الآية كما أن اعطاء المد (لكل

مسكين) معبرا (بمد النبي صلى الله عليه وسلم) ليس من نظم الآية أيضا (وهو) أى التكفير بالاطعام (أفضل) من التكفير بالعق (وله أن يكفر) بالعق فيكفر (بعق رقبة) مؤمنة (أو) يكفر بالصوم فيكفر (بصيام شهرين متتابعين) هذا حكم ما يوجب تعمد فعله القضاء والكفارة وذلك الأكل والشرب والجوع . بقى أشياء ليس في فعلها إلا القضاء فقط (و) هي كل (ما وصل من غير الفم (٥٣) إلى الخلق) بأن كان طريق وصوله إلى

مَسْكِينٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَفْضَلُ
وَلَهُ أَنْ يُكْفَرَ بِعَقِّ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ أَوْ بِصِيَامِ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَمَا وَصَلَ مِنْ غَيْرِ الْفَمِ إِلَى
الْخَلْقِ مِنْ أُذُنٍ أَوْ أَنْفٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ
بِخُورٍ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ وَمِثْلُهُ الْبَلْغَمُ الْمُمْكِنُ
طَرَحُهُ وَالْغَالِبُ مِنَ الْمَضْمَضَةِ وَالسَّوَاكِ ، وَكُلُّ
مَا وَصَلَ إِلَى الْمَعْدَةِ وَلَوْ بِالْحُقْنَةِ الْمَسَامُكَةِ وَكَذَا مَنْ
أَكَلَ كُلَّ بَعْدَ شَكِّهِ فِي الْفَجْرِ ، لَيْسَ عَلَيْهِ فِي
جَمِيعِ ذَلِكَ كُفْلٌ إِلَّا الْقَضَاءُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ
فِي غَالِبٍ مِنْ ذُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ ذَقِيقٍ أَوْ
كَيْلٍ جَبَسٍ لِصَانِعِهِ وَلَا فِي حُقْنَةٍ مِنْ إِحْلِيلٍ وَلَا

الخلق من أذن أو أنف أو نحو ذلك) هذا إذا كان الواصل إلى الخلق من هذه المنافذ من اللغات كاللحم والخل بل (ولو) كان بخورا فعليه أى على من وصل إلى حلقه شيء من ذلك (القضاء فقط ومثله) أى مثل البخور في وجوب القضاء (البغم الممكن طرحه والغالب من المضمضة والسواك) وان كان القول بمائلة البغم الممكن طرحه للبخور في وجوب القضاء ضعيفا والمعتمد أنه لا شيء فيه (وكل ما وصل إلى المعدة) موجب للقضاء إذا وصل إليها بنفسه بل (ولو) وصل إليها (بالحقنة المسامة) وهي

الدواء من البر لمن به داء في الأمعاء (وكذا) أى ومثل ذاني وجوب القضاء في فقط (من أكل بعد شك في الفجر) أو في الغروب (ليس عليه في جميع ذلك كله إلا القضاء ولا يلزمه القضاء في غالب من ذباب) لما في الاحتراز عنه من المشقة والضيق (أو غبار طريق أو ذقيق أو كيل جبس) لكن (لصانعه) وهو من يزاول صنغته (ولا) قضاء (في حقنة) (من إحليل) وهو القبل بخلاف حقنة من دبر ففيها القضاء كما تقدم (ولا) قضاء

(في دهن جائفة) وهي الجرح في البطن أو الجنب يوضع عليه الدواء ولأنه لا يصل للجل الأكل والشرب والامات من ساعته (ويجوز للصائم السواك في جميع نهاره) لافرق بين الاستياك قبل الزوال والاستياك بعده (و) تجوز (الضمضة للعطش) وغيره كالحر (و) يجوز (الاصباح بالجائفة) على معنى أن من بقي على جنباته التي حصلت في وقت الجواز إلى أن طلع الفجر لا يفسد صومه وأما على معنى (٥٣) أن الاصبح بالجائفة خلاف

الأولى والأكل فلا نزاع فيه (و) حكم (الحامل إذا خافت على ما) أى على الجل الذي استقر (في بطنها) ان استمرت على الصوم (أفطرت ولم تطعم) أى لم يلزمها الاطعام فدية عن فطرها (وقد قيل تطعم) فدية عن الفطر (و) حكم (المرضع إذا خافت على ولدها) هلاكا أو شديد أذى (ولم تجد من تستأجره له أو وجدت من تستأجره له) (ولم يولد (لم يقبل غيرها) أى غير أمه (أفطرت وأطعمت) فدية عن فطرها (وكذلك)

فِي دُهْنٍ جَائِفَةٍ وَيَجُوزُ لِلصَّائِمِ السَّوَاكُ فِي جَمِيعِ نَهَارِهِ وَالْمُضْمَضَةُ لِلْعَطَشِ ، وَالْإِصْبَاحُ بِالْجَائِفَةِ وَالْحَامِلُ إِذَا خَافَتْ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا أَفْطَرَتْ وَلَمْ تُطْعِمْ وَقَدْ قِيلَ تُطْعِمُ وَالْمُرْضِعُ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَلَمْ تَجِدْ مَنْ تَسْتَأْجِرُهُ لَهُ أَوْ لَمْ يَقْبَلْ غَيْرَهَا أَفْطَرَتْ وَأَطْعَمَتْ وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ الْهَرَمُ يُطْعِمُ إِذَا أَفْطَرَ وَمِثْلُهُ مَنْ فَرَطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانٌ آخَرُ ، وَالْإِطْعَامُ فِي هَذَا كُلُّهُ مَدُّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَقْضِيهِ وَيُسْتَحَبُّ

أى ومثل ذلك في جواز الفطر وطلب الاطعام (الشيخ الهرم) فانه (يطعم إذا أفطرت) لمشقة الصوم عليه (ومثله من فرط في قضاء رمضان) بأن تمكن من القضاء فيه وأهم (حتى دخل عليه رمضان آخر) فانه يطعم فدية عن تفريطه في القضاء قد علمت حكم من يفطر ولا يطعم وحكم من يفطر ولا يطعم . والى مقدار الاطعام لمن طلب منه أشار المصنف فقال (والاطعام في هذا كله مد عن كل يوم يقضيه) إذا كان مطالبا بالقضاء فيخرج الشيخ الهرم الذي أفطرت لمشقة الصوم فلا قضاء عليه وأما عليه الاطعام فقط (ويستحب

للصائم كف لسانه) عن فضول الكلام هذا هو مصب الاستحباب وأما كفه عن قول الزور كالغيبة والفيمة فواجب فيحرم عليه قول الزور مطلقا كان الزمن رمضان أو غيره (و) يستحب أيضا (تعجيل قضاء ما في ذمته من الصوم) يستحب أيضا (تتابعه) أى القضاء فلا يأتي بمفرقا (و) يستحب صوم يوم عرفة (ولكن (غير الحاج) ويكره صومه للحاج لأن الصيام يضعفه عن إقامة الشعائر المطلوبة في هذا اليوم كالوقوف والدعاء (و) يستحب (صوم عشر ذي الحجة) وقرينة النهى عن الصوم يوم العيد تعين أن المراد من العشر التسعة أيام التي قبل يوم العيد (و) (٥٤) يستحب أيضا (صوم عشر

للصائم كف لسانه وتعجيل قضاء ما في ذمته من الصوم وتتابعه ، ويستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج ، وصوم عشر ذي الحجة والمحرّم ورجب وشعبان ، وثلاثة أيام من كل شهر ، وكراهة مالك أن تكون البيض إمراة من التحديد وكذا كراهة صيام ستة من شوال مخافة أن يلحقها الجاهل برمضان

المحرّم (و) يستحب أيضا صيام (رجب) ومصب الاستحباب صوم الشهر بتمامه (و) يستحب أيضا صيام (شعبان) بتمامه فصب الاستحباب صيام الشهر بتمامه (و) أما غير رجب وشعبان من بقية الشهور فيستحب صيام (ثلاثة أيام من كل شهر) منها (وكره) الامام (مالك) رضى الله تعالى عنه (أن تكون) أى الأيام

الثلاثة المستحب صومها (البيض) فيكره للصائم أن ويكره يخصصها أى الأيام الثلاثة المستحب صومها بالأيام البيض ليلها بالقرن وهي الثالث عشر وتاليها لأن الامام مالكا رضى الله تعالى عنه كره تخصيصها بها وهو الامام التابع المقتدى به وانما كره ذلك (لفراره من التحديد وكذا كره) الامام رضى الله تعالى عنه (صيام ستة من شوال مخافة أن يلحقها الجاهل برمضان) حتى لو انتفت هذه العلة لانتفت الكراهة وذلك إذا كان مستنده في الصوم السنة المطهرة للنبهة على فضل هذا الصيام إذ في قوله عليه الصلاة والسلام « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر » من لطائف البيان والتنبية على فضل هذا الفعل ما يحمل على إنسان على الصوم .

(ويكره ذوق الملح للصائم) إذا كان الغرض أن ينظر إلى اعتدال الطعام هل زادت عليه الملوحة أو نقصت عنه فيصلحه على حسب ما رأى (فإن فعل ذلك) بأن ذاق الطعام لغرض الإصلاح (ومجبه) أى مج المقدار الذى تناوله ليختبر به حال الطعام (ولم يصل إلى حلقه منه شيء) بل غاية وصوله إلى موضع القوة الذائقة وهو سطح اللسان (فلا شيء عليه) من حيث الصوم وإن كان عليه شيء من حيث الكراهة (ومقدمات الجماع مكروهة للصائم كالقبلة والحسنة والنظر المستدام والملاعبة) ولكن (٥٥) الحكم بالكراهة مشروط بالأمن

من خروج ما يبطل الصيام كالمني والذى وإذا جعل المصنف قوله (ان علمت السلامة من ذلك) شرطاً لقوله ومقدمات الجماع مكروهة فجعل الحكم بالكراهة منوطاً بعلم السلامة من خروج ما يبطل الصوم (وإلا أى وإن لم تعلم السلامة (حرم عليه ذلك) الفعل الذى نص عليه المصنف فى قوله ومقدمات الجماع الح والحكم بأن مقدمات الجماع مكروهة ان علمت السلامة حرام ان لم تعلم السلامة من حيث القدوم عليها (لكنه ان) وقع

وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الْمَلْحِ لِلصَّائِمِ ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَجَّهَهُ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى حَلْقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمُقَدِّمَاتُ الْجَمَاعِ مَكْرُوهَةٌ لِلصَّائِمِ ، كَالْقُبْلَةِ وَالْحَسَنَةِ وَالنَّظَرِ الْمُسْتَدَامِ وَالْمَلَاعِبَةِ . إِنْ عُلِمَتِ السَّلَامَةُ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِلَّا حُرِّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَكِنَّهُ إِنْ أَمْدَى مِنْ ذَلِكَ فَمَلَكَهُ الْقَضَاءُ فَقَطُّ وَإِنْ أَمْنَى فَمَلَكَهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَقِيَامُ رَمَضَانَ مُسْتَحَبٌّ مُرَغَّبٌ فِيهِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا

ونزل وفعل شيئاً من مقدمات الجماع و (أمدى من ذلك) الفعل (فعليه القضاء فقط) ولا كفارة عليه (وان) وقع ونزل وفعل شيئاً منها و (أمنى فعليه القضاء والكفارة وقيام رمضان مستحب) مرغب فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من قام رمضان أى قومه على أحسن تقويم بأن التزم ما يطلب فيه من الآداب كالتراوىح وكف النفس عن شهواتها والتزم الصمت عن فضول الكلام وعن قول الزور واشتغل بالذكر والاقبال على الله فى كل أوقاته . وقوله صلى الله عليه وسلم (إيماناً) أى

وَأَحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَيُستَحَبُّ
الْإِفْرَادُ بِهِ إِنْ لَمْ تَعْطَلِ الْمَسَاجِدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تم بحمد الله تعالى طبع كتاب « الدرر البهية
على متن العشماوية » مصححاً بمعرفة
أحمد سعد على

من علماء الأزهر ، ورئيس التصحيح
القاهرة في يوم الاثنين ٢٥ شوال سنة ١٣٥٤ هـ
٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ م

ملاحظ المطبعة مدير المطبعة
محمد أمين عمران رستم مصطفى الحلبي

فهرس

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ باب نواقض الوضوء
- ٦ « أقسام المياه التي يجوز منها الوضوء
- ٨ « فرائض الوضوء وسننه وفضائله
- ١٠ « فرائض الغسل »
- ١١ « التيمم
- ١٢ « شروط الصلاة
- ١٣ « فرائض الصلاة وسننها وفضائلها ومكروهاها
- ٢٣ « مندوبات الصلاة
- ٢٥ « مفسدات الصلاة
- ٢٧ « سجود السهو
- ٢٩ « في الامامة
- ٣٤ « صلاة الجمعة
- ٤٠ « صلاة الجنازة
- ٤٧ « الصيام (تمت)

تصديقاً بأن الله لا يضع أجر
العاملين فكلّ أجر وعد الله به
على العمل لا ينقص منه شيء
ومصادقه من الكتاب العزيز
لا يلتكم من أعمالكم شيئاً وقوله
عليه الصلاة والسلام (واحتساباً)
أى خلصا عمله لله لا يشرك معه
غيره متخذاً ثواب عمله عند الله
ونتيجة هذه المقدمات قوله صلى
الله عليه وسلم (غفر له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر) فذنبه
مغفور في كلا الحالتين وذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء
(ويستحب) في التراويح
(الافراد به) بأن تفعل في
اليوت وإنما ذكر الضمير
مراعاة لكونها أعمالاً من الأعمال
ومحل طلب الافراد بها (ان)
لم تعطل المساجد (وإلا طلب
فيها الاجتماع والله أعلم

يطلب من :

مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده

مصر - صندوق بوسنة الغورية رقم ٧١

جزء

- ١ رسالة القيرواني تأليف عبد الله بن أبي زيد القيرواني مشكولة ، مصححة بمعرفة لجنة من العلماء .
- ١ الثمر الداني في تقريب المعاني تأليف صالح عبدالسميع الآبي شرح « رسالة القيرواني » الموجودة معه مشكولة .
- ١ مختصر الأخضري تأليف عبدالرحمن الأخضري في العبادات مشكول ومصحح بمعرفة لجنة من العلماء .
- ١ هداية المتعبد السالك تأليف صالح عبد السميع الآبي شرح « مختصر الأخضري » في مذهب مالك .
- ١ عمدة البيان تأليف أبي محمد عبد اللطيف المرداسي شرح « مختصر الأخضري وبهامشه :
- » الأجوبة الصغرى » لأبي محمد عبد القادر القاسمي .
- ١ المرشد المعين تأليف أبي محمد عبد الواحد بن عاشر (متن
- ابن عاشر) على الضرورى من علوم الدين .

التمهيد الشامل لعلوم الكتب ، ومعه قائمة بأنواع المصاحف الشريفة يرسل لمن يطلبه [هدية] .

‘AŠMĀWĪ (‘ABD AL-BĀRĪ’ AL-) - ŠĀLIḤ ‘ABD
AS-SAMĪ‘ AL-ĀBĪ, Ad-Durar al-bahiyya Šarḥ
‘alā Matn (al-Muqaddima) al-‘Ašmawīyya.
Kairo 1354/1935.

UNIVERSITEITSBIBLIOTHEEK LEIDEN



01626337